الأمم المتحدة

E/ESCWA/DPD/89/6

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
FEB 12 1990
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

استعراض وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نمواً في منطقة الاسكوا

٦ شباط/فبراير ١٩٨٩

التوزيع: عام
E/ESCWA/DPD/89/6
٦ شباط/فبراير ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة التنمية والتخطيط

استعراض وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نمواً في منطقة الاسكوا

90-0020

المحتويـــات

الصفحة

مقـدمـة ١

الفصل الاول: الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة ٤

ألف- النمو الاقتصادي الكلي ٤
بـاء- الاستثمار والمدخرات ٨
جيم- القطاع الخارجي ١٢
دال- قطاع الزراعة ١٥
هـاء- قطاع الصناعة التحويلية ١٩

الفصل الثانـي: التطورات المستجدة في السياسات العامة ٢١

الفصل الثالـث: تدابير الدعم الدولية ٢٧

ألف- المساعدات الانمائية الرسمية ٢٨
بـاء- الديون الخارجية ٣٠
جيم- طرائق المعونة ٣٢

الفصل الرابـع: قضايا مختارة ٣٤

ألف- السكان ٣٤
بـاء- التعليم ٣٥
جيم- الخدمات الصحية ٣٦

الفصل الخامس: السياسات الموصى باتباعها في التسعينات ٣٨

ألف- على المستوى الوطن ٣٨
بـاء- على المستوى الدولي ٣٩

الخلاصـة ٤٠

المحتويـات (تابـع)

قائمـة الجداول

الجـدول		الصفحة
١-	مقارنة بين اهداف النمو الموصى بها في برنامج العمل الجديد الكبير والاستراتيجية الانمائية الدولية وبين ما حققه اليمنان خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	٣
٢-	متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة من أقل البلدان نمواً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	٤
٣-	متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في اليمنين (بالأسعار الثابتة) خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧	٥
٤-	الجمهورية العربية اليمنية: الناتج المحلي الاجمالي بملايين الريالات اليمنية (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨١)	٦
٥-	اليمن الديمقراطية: الناتج المحلي الاجمالي بملايين الدنانير اليمنية (بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠)	٧
٦-	اليمن الديمقراطية: تمويل الاستثمار (بملايين الدنانير اليمنية)	٩
٧-	الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في اليمنين خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧	٩
٨-	الجمهورية العربية اليمنية: مجموع الاستثمارات موزعة حسب نوع الملكية (بملايين الريالات اليمنية) (بأسعار ١٩٨١)	١٠
٩-	التحويلات الخاصة (تحويلات العاملين) في اليمنين (بملايين الدولارات)	١١
١٠-	التحويلات المالية الرسمية الى اليمنين خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ (بملايين الدولارات)	١١
١١-	الادخار المحلي في اليمنين (بملايين الدولارات، بالاسعار الجارية)	١٢
١٢-	حصة الادخار المحلي في الاستثمارات في دول مختارة من أقل البلدان نمواً	١٢
١٣-	اليمن الديمقراطية: ميدان المدفوعات (بملايين الدنانير اليمنية)	١٥
١٤-	الجمهورية العربية اليمنية: ميدان المدفوعات (بملايين الريالات اليمنية)	١٦
١٥-	متوسط معدل نمو القطاع الزراعي في اليمنين	١٧
١٦-	اليمن الديمقراطية: الانتاج الزراعي (آلاف الاطنان)	١٧
١٧-	الجمهورية العربية اليمنية: المحاصيل الزراعية الرئيسية (بآلاف الاطنان التربة)	١٨
١٨-	متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي في بلدان مختارة من أقل البلدان نمواً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦	١٨
١٩-	متوسط معدل النمو السنوي لقطاع الصناعة التحويلية في اليمنين (بالاسعار الثابتة)	١٩

المحتويات (تابع)

الجدول		الصفحة
٢٠-	اليمن الديمقراطية: قيمة الانتاج الصناعي (بملايين الدنانير اليمنية).....	٢٠
٢١-	حجم المنتجات الصناعية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية (بآلاف الاطنان).....	٢٠
٢٢-	اليمن الديمقراطية: الاستهلاك والادخار المحلي.....	٢٢
٢٣-	اليمن الديمقراطية: المصروفات الحكومية الجارية (بملايين الدنانير اليمنية).....	٢٢
٢٤-	اليمن الديمقراطية: الايرادات الحكومية الجارية (بملايين الدنانير اليمنية).....	٢٣
٢٥-	الجمهورية العربية اليمنية: الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك والادخار المحلي.....	٢٤
٢٦-	الجمهورية العربية اليمنية: الايرادات الحكومية الجارية (بملايين الريالات اليمنية).....	٢٥
٢٧-	الجمهورية العربية اليمنية: المصروفات الحكومية الجارية (بملايين الريالات اليمنية).....	٢٦
٢٨-	اليمن الديمقراطية: مساهمة التمويل الخارجي في الاستثمارات الفعلية (بملايين الدنانير اليمنية).....	٢٧
٢٩-	الجمهورية العربية اليمنية: مساهمة التمويل الخارجي في الاستثمارات الاجمالية (بملايين الريالات اليمنية).....	٢٨
٣٠-	المساعدات المالية المقدمة الى اليمنين من المؤسسات المالية العربية (الوطنية والاقليمية).....	٢٩
٣١-	المساعدات التساهلية المقدمة من الدول الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية والوكالات المتعددة الاطراف (بملايين الدولارات).....	٣٠
٣٢-	مجموع الديون الخارجية اليمنين (بملايين الدولارات).....	٣٠
٣٣-	مجموع خدمات الديون في اليمنين (بملايين الدولارات).....	٣٢
٣٤-	مجموع خدمات الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في اليمنين.....	٣٢
٣٥-	العنصر التساهلي في الديون القائمة والمدفوعة في اليمنين.....	٣٣
٣٦-	السكان في اليمنين (تقديرات منتصف السنة بالملايين).....	٣٤

مقدمـــة

رغم مرور سبع سنوات على اعتماد «برنامج العمل الجديد الكبير لصالح أقل البلدان نموا» لم تشهد الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان أي تحسن مهم. بل ازدادت الحالة تدهوراً في بعض هذه البلـــدان خلال السنوات السبع المنصرمة، فمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، بالنسبة لأقل البلـــدان نمواً كمجموعة، والذي قدر بمبلغ ١٨٣ دولاراً تقريباً في عام ١٩٧٩ بقى في حدود ٢١٥ دولاراً في عـــام ١٩٨٥. وفي الوقت الذي سجل فيه الناتج المحلي الاجمالي لأقل البلدان نمواً معدل نمو سنوي بلغ فـــي المتوسط ٢ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥[1] كان معدل النمو السكاني ٢ر٦ في المائة. وعليه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي انخفض خلال الفترة نفسها. واستطاع بلدان فقط (هما بوتسوانـــا ومالديف)، من بين الاقطار الاربعين، تحقيق معدل النمو الموصى به والبالغ ٢ر٧ في المائة. أن البطء فـــي التقدم نحو تحقيق المعدل المطلوب وهو ٢ر٧ تحقيقاً كاملاً إنما يعكس الاداء غير المرضي للقطاع الزراعـــي الذي يعتبر أهم قطاع منفرد بالنسبة لأقل البلدان نمواً. فخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ سجل القطاع الزراعـــي معدل نمو سنوي سالباً قدره ٢٠ر٠ في المائة، أي أقل كثيراً من المعدل الموصى به وهو ٤ في المائـــة. وكان العامل الثاني الذي ساهم في النمو البطيء للتنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً هو قلـــة المساعدات الخارجية، وخاصة المساعدة الانمائية الرسمية، التي تمثل نحو ٩٠ في المائة من المساعـــدات المالية الخارجية المقدمة الى أقل البلدان نمواً. وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ لم تحدث أية زيادة فـــي القيمة الحقيقية للمساعدات الانمائية الرسمية التي تلقتها أقل البلدان نمواً. وقد أدى عدم كفايـــة المساعدات الخارجية، الى جانب الانخفاض المستمر في معدل الادخار المحلي، الى انخفاض المخصصـــات الاستثمارية، مما أثر تأثيراً سلبياً على أهداف النمو المخطط لها وبرامج التنمية عموماً. ان تدابيـــر الدعم الدولية التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير لتكون مكملة للإجراءات والموارد الوطنية جـــاءت دون توقعات أقل البلدان نمواً وأقل بكثير مما أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير. فالمساعدة الإنمائيـــة الرسمية التي قدمتها الاقطار المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية لم تتعد ٠٨ر٠ في المائة مـــن ناتجها المحلي الاجمالي، أي أقل بكثير من الهدف الموصى به وهو ١٥ر٠ في المائة. ولا شك ان النمـــو البطيء في المساعدة الانمائية الرسمية، فضلاً عن المناخ الاقتصادي غير المؤاتي في العالم بشكل عـــام، والذي ينعكس أساساً في ازدياد الحمائية في معظم الاقطار المتقدمة، قد أرغما العديد من أقل البلـــدان نموا على فرض اجراءات تقشفية، مما أدى الى انخفاض شديد في الواردات بما فيها واردات السلع الوسطيـــة والمواد الخام، الأمر الذي أثر بدوره سلباً على القطاعات الانتاجية وبالتالي على الأداء الاقتصادي بشكـــل عام في معظم أقل البلدان نمواً.

ولا يخفى على أحد أن قلة الموارد المالية المقدمة كمساعدات انمائية رسمية الى أقل البلدان نمـــواً، تحول دون تحقيق الاهداف المنشودة في برنامج العمل الجديد الكبير وغاياته على الوجه الأكمل.

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٨٧، صفحة ٨.

وبطبيعة الحال فإن الأوضاع في البلدين الأقل نمواً في منطقة الاسكوا، وهما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، مشابهة من أوجه عديدة للأوضاع في سائر اقل البلدان نمواً. لأن انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية وندرة الموارد يجعل البلدين معتمدين الى حد كبير على الموارد الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية فيهما ولسد جزء من الاستهلاك المحلي. والمعروف ان أهم مصادر العملات الاجنبية هي تحويلات العاملين في الخارج والمساعدات الرسمية المقدمة أساساً من الاقطار المصدرة للنفط في المنطقة. الا انه منذ عام ١٩٨٢ واجهت المنطقة فترة طويلة من الانكماش الناجم بصورة رئيسية عن الهبوط الشديد في أسعار النفط وعائداته. وقد أثر ذلك تأثيرا مزدوجاً على الأوضاع الاقتصادية للبلدين الأقل نمواً في المنطقة. ورداً على انخفاض عوائد النفط عمدت الاقطار العربية المصدرة للنفط الى تنفيذ عدة إجراءات سياسية، أهمها تخفيض الانفاق العام، بما فيه المساعدات الخارجية، فانخفض بذلك مبلغ المساعدة الرسمية التي تلقاها اليمنان، ونتيجة للانكماش والانتهاء تقريباً من مشاريع البنية الأساسية الكبيرة في هذه الاقطار، فقد انخفضت الحاجة الى العاملين الاجانب (ولا سيما غير الماهرين). وقد أدى ذلك الى عودة عشرات الالوف من العمال اليمنيين الى بلادهم ومن ثم الى انخفاض التحويلات. وبانخفاض التمويلات والمعونات الرسمية تعرضت قدرة البلدين على تمويل مشاريع التنمية والى قيود شديدة. واضطر كلا البلدين الى تقليص البرامج الاستثمارية فلم يحقق النمو الاقتصادي شتى الاهداف المخطط لها. وثمة عامل رئيسي آخر وراء بطء الأنشطة الاقتصادية، الا وهو ضعف اداء القطاع الزراعي، لاسيما في الجزء الأول من العقد حين سجل القطاع الزراعي معدل نمو سالباً في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ في اليمن الديمقراطية وفي عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٤ في الجمهورية العربية اليمنية. لكن رغم كل الصعوبات كان اداء البلدين افضل من متوسط الاداء في سائر أقل البلدان نمواً كمجموعة من حيث تحقيق غايات برنامج العمل الجديد الكبير واهدافه. لقد كان متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لليمن الديمقراطية ٣ر٥ في المائة وللجمهورية العربية اليمنية ٥ر٣ في المائة بينما كان المتوسط في أقل البلدان نمواً ٢ر٠ في المائة. اما في القطاع الزراعي فقد حقق كلا البلدين ايضاً معدل نمو يتجاوز متوسط المعدل في أقل البلدان نمواً كمجموعة.

وسوف تقدم هذه الدراسة استعراضاً وتحليلاً للتقدم الذي شهده البلدان الأقل نمواً في منطقة الاسكوا خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ للمقارنة بين معدلات النمو التي تحققت بالفعل وبين المعدلات التي أوصى بها برنامج العمل الجديد الكبير. كما تتناول الدراسة بالعرض والتحليل شتى القيود التي حالت دون تحقيق البلدين لاهداف برنامج العمل الجديد الكبير تحقيقاً كاملاً. وحيثما يكون مناسباً ستعقد الدراسة مقارنة بين الاداء الاقتصادي للبلدين الأقل نمواً في منطقة الاسكوا وبين الأداء الاقتصادي لأقل البلدان نمواً كمجموعة.

الجدول ١- مقارنة بين اهداف النمو الموصى بها في برنامج العمل الجديد الكبير والاستراتيجية الانمائية الدولية وبين الأهداف التي حققها اليمنان خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧

	برنامج العمل الجديد الكبير	الاستراتيجية الانمائية الدولية	اليمن الديمقراطية	الجمهورية العربية اليمنية
الناتج المحلي الاجمالي	٢ر٧ في المائة	٧ في المائة	٣ر٤	٣ر٥
القطاع الزراعي	٤ في المائة	٤ في المائة	٣ر٩	٦ر٢
قطاع الصناعات التحويلية	٩ في المائة	٩ في المائة	١٢ر٥	٠ر١٢
الادخار المحلي		٢٤ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي حتى نهاية العقد	-٠ر٣٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي	-٥ر١٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي
الاستثمار		٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي حتى نهاية العقد	٣٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي	٩ر١٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي
الصادرات		٥ر٧ في المائة	٩ر١١ في المائة	٦ر٢٦ (f)
الواردات		٠ر٨ في المائة	-٣ في المائة	٤ر٨

المصدر: بيانات جمعتها الاسكوا.

(f) النسبة المئوية العالية لمتوسط معدل النمو السنوي المسجلة في صادرات الجمهورية العربية اليمنية تعود أساساً الى الزيادة الكبيرة في الصادرات في عامي ١٩٨٦ و١٩٨٧. الا ان المتوسط للفترة ١٩٨١-١٩٨٥ هو ٦ر١٣ في المائة فقط.

الفصل الأول

الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة

ألف- النمو الاقتصادي الكلي

تأثر النمو الاقتصادي الكلي في أقل البلدان نمواً بالتطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. وكان معدل النمو السنوي المتوسط للناتج المحلي الإجمالي للمجموعة ٠ر٢ في المائة، أي اقل من معدل النمو السكاني (٦ر٢ في المائة) خلال نفس الفترة، مما أدى الى انخفاض في متوسط معدل النمو السنوي لنصيب الفرد. ولم يحقق الهدف الموصى به وهو ٧ر٢ في المائة، غير بلدين فقط هما بوتسوانا التي حققت ٨ر١٠ في المائة ومالديف التي حققت ٠ر١٠ في المائة (أنظر الجدول ٢). لقد تأثر الأداء الاقتصادي الكلي للبلدين الأقل نمواً في منطقة الاسكوا تأثراً سلبياً بالإنكماش الذي ساد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام ١٩٨٢. وقد نجم عن ذلك انخفاض حاد في الموارد المالية الخارجية المتاحة للتنمية. ولذلك، فرغم الجهود الكبيرة التي بذلها البلدان والنجاح الملموس الذي تحقق خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، لم يصل أي منهما الى نسبة ٧ر٢ في المائة لمتوسط النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي التي دعا برنامج العمل الجديد الكبير الى تحقيقها خلال الثمانينيات لصالح أقل البلدان نمواً. وقد سجل اليمنان خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ معدل نمو متوسط قدره ٥ر٣ في المائة بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية (أنظر الجدولين ٣ و٤) و٣ر٥ في المائة بالنسبة لليمن الديمقراطية (أنظر الجدولين ٣ و٥). لكن الجدير بالملاحظة أنه بالنسبة لليمن الديمقراطية انخفض الناتج المحلي الاجمالي خلال كل من عام ١٩٨٥ و١٩٨٦. اما معدل النمو السالب خلال عام ١٩٨٦ فيمكن ان يعزى الى الاضطرابات السياسية التي وقعت في كانون الثاني/يناير من ١٩٨٦ والتي نجمت عنها خسارة في الموارد البشرية والمادية. وفي عام ١٩٨٧ سجل الاداء الاقتصادي معدل نمو عالياً نسبياً قدره ٥ر٥ في المائة. وقد أسهم في هذا المعدل المرتفع نسبياً لنمو الناتج المحلي الاجمالي عاملان، أولهما ارتفاع الاستثمارات من ٩ر١٠٢ مليون دينار يمني في عام ١٩٨٦ الى ٩ر١١٤ مليون دينار يمني في عام ١٩٨٧، وثانيهما هو معدل النمو المرتفع البالغ ٧ر٥ في المائة الذي سجله القطاع الزراعي في نفس السنة.

الجدول ٢- متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي لدول مختارة من أقل البلدان نمواً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥

	معدل النمو (نسبة مئوية)
بوتسوانا	٨ر١٠
مالديف	٠ر١٠
بوتان	٦ر٦
الرأس الاخضر	٦ر٥
المتوسط في أقل البلدان نمواً كمجموعة	٢ر٠

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٨٧ (TD/B/1153).

بالنسبة الى الجمهورية العربية اليمنية سجل اقتصادها معدلات نمو فاقت المعدلات التي أوصى بها برنامج العمل الجديد الكبير، وقد حدث ذلك مرتين خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، عندما سجل معدل النمو في عامي ١٩٨٢، ١٩٨٦ نسبة ٧ر٩ في المائة و ٤ر٩ في المائة على التوالي. ولكن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في السنوات السبع الماضية، أي منذ بداية برنامج العمل الجديد الكبير في كلا البلدين (كما يتبين من الجدول ٣)، لم يحقق الهدف المنشود وهو ٢ر٧ في المائة. ولو أن ذلك يعتبر مرضياً نظراً للظروف الاقتصادية الخارجية التي كانت مسؤولة عن إنخفاض التحويلات الشخصية (تحويلات العاملين) والمساعدات الخارجية. وفضلاً عن ذلك، فإن معدل النمو الذي حققه اليمنان كان أعلى من متوسط معدل النمو المتحقق في أقل البلدان نمواً كمجموعة (٥ر٢ في المائة). ومن المتوقع ان يتحسن الأداء الاقتصادي الكلي في الجمهورية العربية اليمنية خلال ما تبقى من العقد بعد اكتشاف النفط فيه مؤخراً، والذي أصبح متيسراً للتصدير في نهاية عام ١٩٨٧ بطاقة ٠٠٠ ١٥٠ برميل يومياً. ولا شك أن ذلك سيؤدي الى زيادة عائدات الحكومة والتعويض جزئياً عن الانخفاض في الموارد الخارجية. اما الوضع النفطي في اليمن الديمقراطية فيدعو الى التفاؤل ايضاً فقد تم فعلاً اكتشاف كمية قليلة من النفط ووقعت اتفاقات للتنقيب عن النفط مع عدة شركات نفطية. كما وقع اتفاق بين اليمنين للاشتراك في التنقيب عن الموارد النفطية في المناطق الحدودية.

الجدول ٣- متوسط معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في اليمنين
(بالأسعار الثابتة) خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)	متوسط الفترة كلها
اليمن الديمقراطية	٧ر٩	١٥ر٥	٤ر٢	٥ر٩	-٣ر٠	-١٢ر٤	٥ر٥	٣ر٥
الجمهورية العربية اليمنية	٣ر١	٧ر٩	٢ر٤	٣ر٤	٤ر٥	٩ر٤	٤ر٨	٥ر٣

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

الجدول ٤- الجمهورية العربية اليمنية: الناتج المحلي الاجمالي

(بملايين الريالات اليمنية بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨١)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الزراعة وصيد الاسماك	٣ ٥٧٨ر٠	٣ ٦٨٥ر٠	٣ ٨٥٤ر٠	٣ ٤١٨ر٠	٣ ٤١٤ر٠	٣ ٧٠٤ر٠	٤ ١٢٦ر٠	٤ ٢٢١ر٠
الصناعات التعدينية والاستخراجية	١٥٤ر٠	١٥٦ر٠	١٦٣ر٠	١٧٨ر٠	١٧٨ر٠	١٧٣ر٠	١٦٤ر٠	١٦٦ر٠
انتاج النفط الخام	-	-	-	-	-	-	٢٦٠ر٠	٣٩٠ر٠
الصناعات التحويلية	٢ ٢٢٣ر٠	١ ٣٥٢ر٠	١ ٦٢٧ر٠	٢ ٠٠٥ر٠	٢ ١٥٣ر٠	٢ ٤٠٤ر٠	٢ ٤٦٣ ٠	٢ ٦٧٥ر٠
صناعة تكرير النفط	-	-	-	-	-	-	٣٠٠ر٠	٣٠٠ر٠
الكهرباء والمياه	٩١ر٠	١١٧ر٠	١٣٨ر٠	١٧٣ر٠	٢١٦ر٠	٢٣٩ر٠	٢٨٦ر٠	٣٤٠ر٠
التشييد والبناء	١ ١٩٦ر٠	١ ٠٩٨ر٠	١ ١٦٧ر٠	١ ١٥٩ر٠	١ ٢١٣ر٠	١ ١٠١ر٠	٨٥٧ر٠	٨٧٨ر٠
تجارة الجملة والتجزئة	٢ ١٣١ر٠	٢ ١٨٨ر٠	٢ ٢٨٩ر٠	٢ ٢٤١ر٠	٢ ٣٠٠ر٠	٢ ٣٨٠ر٠	٢ ٥٤٨ر٠	٢ ٦٢٧ر٠
الفنادق والمطاعم	١٣٨ر٠	١٣٩ر٠	١٦٣ر٠	١٦٤ر٠	١٦٧ر٠	١٧٣ر٠	١٨٠ر٠	١٨٩ر٠
النقل والمواصلات	١ ٥٩٨ر٠	١ ٧٠٨ر٠	٢ ٠٤٨ر٠	٢ ٠٣٨ر٠	٢ ١٣١ر٠	٢ ٤٠٦ر٠	٢ ٥٤٩ر٠	٢ ٨٠٤ر٠
المؤسسات المالية	٣٥١ر٠	٤٠٧ر٠	٣٦١ر٠	٤٣٣ر٠	٥٥٥ر٠	٥٥٨ر٠	٦٢٧ر٠	٦٩٠ر٠
العقارات وخدمات الاعمال	١ ٥٤٢ر٠	١ ٣٦٣ر٠	١ ٥٠٦ر٠	١ ٦٥١ر٠	١ ٧٤٤ر٠	١ ٨٧٨ر٠	١ ٩٩٣ر٠	٢ ٣٢٦ر٠
الخدمات الاجتماعية والشخصية	١٣٧ر٠	١٥٧ر٠	١٨٤ر٠	١٨٥ر٠	١٩٤ر٠	٢٠١ر٠	٢٢٨ر٠	٢٤٣ر٠
ناقصاً رسوم الخدمات المصرفية	-١٩٧ر٠	-٢١١ر٠	-٢٤٥ر٠	-٢٤٨ر٠	-٢٦٧ر٠	-٥١٢ر٠	-٣٥٣ر٠	-٣٦١ر٠
ناتج الخدمات الحكومية	١ ٩٦٣ر٠	١ ٩٩٦ر٠	٢ ١٨٠ر٠	٢ ٢٦٢ر٠	٢ ٢٦٩ر٠	٢ ٢٩١ر٠	٢ ٣١٤ر٠	٢ ٥٧٨ر٠
ناتج الخدمات الخاصة اللاربحية لصالح الاسر	٢٤ر٠	٢٤ر٠	٢٧ر٠	٣١ر٠	٣٢ر٠	٣٦ر٠	٤٠ر٠	٤٤ر٠
رسوم الاستيراد	١ ٩٧٥ر٠	١ ٩٠١ر٠	٢ ٠٦١ر٠	٢ ٢٦١ر٠	٢ ٣٥٠ر٠	٢ ٣٧١ر٠	٢ ٧٣٦ر٠	٢ ٢٣٠ر٠
المجمـــوع	١٥ ٥٠٥ر٠	١٥ ٩٨٠ر٠	١٧ ٥٢٣ر٠	١٧ ٩٥١ر٠	١٨ ٥٥٨ر٠	١٩ ٤٠٢ر٠	٢١ ٢١٧ر٠	٢٢ ٢٤٠ر٠

المصدر: جمعت من ارقام مقدمة من الجهاز المركزي للتخطيط بالجمهورية العربية اليمنية.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

الجدول ٥- اليمن الديمقراطية: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام ١٩٨٠

(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الزراعة وصيد الاسماك	٢٣ر٤	٢٣ر١	٢١ر٨	٢٥ر١	٢٦ر٧	٢٨ر٨	٢٩ر٧	٣١ر٤
التعدين والاستخراج	٠ر٣	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥
الصناعات التحويلية	١١ر٦	١١ر٤	١٣ر٥	١٥ر٢	١٧ر٤	٢١ر٣	٢٠ر٦	٢٣ر٦
الكهرباء والغاز والمياه	٢ر٩	٣ر٠	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٦	٣ر٧	٣ر٠	٣ر٨
التشييد والبناء	٣٤ر٣	٣٩ر٠	٣٨ر٩	٤٠ر٠	٤٥ر٤	٣٦ر٨	٢٥ر٦	٢٨ر٩
تجارة الجملة والتجزئة	٣١ر١	٢٩ر٧	٣٧ر٧	٣٨ر٩	٤٢ر١	٣٩ر١	٢٩ر٦	٣١ر٢
الفنادق والمطاعم	٢٤ر٠	٢٦ر٤	٢٦ر٦	٢٩ر٢	٣١ر٩	٣٠ر٩	٢٦ر٣	٢٨ر٤
النقل والمواصلات	٢٤ر٠	٢٦ر٤	٢٦ر٦	٢٩ر٢	٣١ر٩	٣٠ر٩	٢٦ر٣	٢٨ر٤
المؤسسات المالية	٢١ر١	٤ر٣	٤ر٥	٥ر٤	٤ر٦	٤ر٣	٤ر٠	١١ر٠
العقارات وخدمات الاعمال	٥ر١	٥ر٤	٥ر٨	٦ر٢	٦ر٤	٦ر٤	٦ر٠	
الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	١ر٣	١ر٤	١ر٩	٢ر٠	٢ر٠	٢ر١	٢ر٠	٢ر٢
ناتج الخدمات الحكومية	٥٢ر٣	٥٦ر٥	٦٢ر٢	٦٤ر٣	٦٧ر١	٧٠ر٢	٦٥ر٨	٦٧ر٥
ضرائب غير مباشرة (صافي)	٤٠ر٢	٤٨ر٢	٥٢ر٠	٥٠ر٣	٤٩ر٤	٤٣ر٧	٣٦ر٣	٣٨ر٢
امتلاك رأس المال		-	١٨ر٦	١٨ر٩	١٩ر٩	١٩ر٨	١٩ر٨	١٩ر٨
المجمـــوع	٢٣٠ر٦	٢٤٨ر٨	٢٨٧ر٣	٢٩٩ر٤	٣١٧ر٠	٣٠٧ر٠	٢٦٩ر٠	٢٨٦ر٥

المصدر: جمعت من ارقام مقدمة من الجهاز المركزي للاحصاء باليمن الديمقراطية.

(*) ارقام ١٩٨٧ حسب تقديرات الاسكوا.

بـاء- الاستثمـار والمدخـرات

ارتفع مستوى الاستثمار في اليمن الديمقراطية خلال السنوات الاربع الاولى من العقد من ٧٤ر٢ مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى ١٥٨ر٧ مليون دينار في عام ١٩٨٤ (انظر الجدول ٦). ومنذ عام ١٩٨٥ اظهرت الاستثمارات اتجاهاً تنازلياً في مجموعها. فقد انخفضت الاستثمارات في عام ١٩٨٥ الى ١٣١ر٩ مليون دينار والى ١٠٢ر٩ مليون دينار فقط في عام ١٩٨٦ وهي السنة التي شهد فيها القطر اضطرابات سياسية وعسكرية. وفي عام ١٩٨٧ سجل مستوى الاستثمار زيادة طفيفة بلغت ١٢ مليون دينار. لكن رغم هذه الزيادة ظل الاستثمار دون مستواه في عام ١٩٨٢. اما بالقياس على الناتج المحلي الاجمالي فقد ازداد الاستثمار في اليمن الديمقراطية من ٣٠ر٠ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٤٢ر٩ في المائة عام ١٩٨٤. ونتيجة للظروف الاقتصادية غير المؤاتية بدأ مستوى الاستثمار في الهبوط كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي منذ عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٦ وصلت النسبة الى ٣٣ر١ في المائة وذهبت التقديرات الى أنها هبطت الى ٣٢ر٥ في المائة عام ١٩٨٧ رغم الزيادة الضئيلة في القيمة المطلقة (انظر الجدول ٧). ومع ذلك فإن الاستثمار في اليمن الديمقراطية ما زال يفوق توصية الاستراتيجية الانمائية الدولية وهي ٢٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي حتى نهاية العقد.

اما في الجمهورية العربية اليمنية فإن الاستثمار، الذي ازداد خلال أول سنتين من العقد من ٥ ٠٠٠ ملايين ريال عام ١٩٨٠ الى ٦ ١٥٢ مليون ريال عام ١٩٨١، انخفض الى ٥ ٧٠٨ ملايين ريال عام ١٩٨٢ والى ٣ ١٠٨ ملايين ريال فقط عام ١٩٨٦. لكن مع بدء الخطة الخمسية الثالثة التي تهدف الى مواجهة الآثار السلبية للتطورات الاقتصادية الاقليمية والدولية على اقتصاد البلد، فانه من المتوقع ان ينعكس هذا الاتجاه. في عام ١٩٨٧ قدر مجموع الاستثمارات بمبلغ ٢١٣ر٠ ٤ مليون ريال وهو مبلغ يمثل ١٨ر٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (أنظر الجدول ٨). لكن رغم الزيادة الطفيفة التي طرأت في عام ١٩٨٧ فإن نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي لا تزال دون نسبة ٢٨ في المائة التي أوصت بها الاستراتيجية الانمائية الدولية.

ان تناقص الاستثمارات في كلا البلدين خلال السنوات القليلة الماضية يمكن ان يعزى الى التناقص المشار اليه في الموارد الخارجية، أي في تحويلات العاملين والمنح الرسمية التي تلقتها حكومتا البلدين. لقد انخفض كلا المصدرين في بضع السنوات الماضية، وجاء هذا الانخفاض نتيجة الحالة الاقتصادية للدول المصدرة للنفط في المنطقة، التي فتحت أبوابها لعشرات الألوف من العاملين من البلدين وتقدم لها ايضاً الجزء الأكبر من المساعدة الرسمية. واذا كانت تحويلات العاملين قد ازدادت في اليمن الديمقراطية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ من ٣٢٤ر٣ مليون دولار الى ٤٥٤ر٢ مليون دولار (أنظر الجدول ٩)، فإن معدل النمو السنوي لهذه التحويلات قد انخفض رغم زيادته من حيث القيمة المطلقة. وانخفض معدل النمو من ١٧ر٩ في المائة عام ١٩٨١ الى ٣ في المائة فقط عام ١٩٨٤. وبعد عام ١٩٨٤ انخفضت تحويلات العاملين الى ٤٠٦ر٧ مليون دولار في عام ١٩٨٥ ثم انخفضت أيضاً الى ٢٧٨ر٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦. وتذهب التقديرات الى أن هذا الرقم ارتفع في عام ١٩٨٧ الى ٢٩١ مليون دولار.

وصما يذكر كذلك أن تحويلات العاملين انخفضت في الجمهورية العربية اليمنية خلال السنـــوات القليلة الماضية. فقد انخفضت هذه التحويلات من ذروتها التي بلغت ٣ر٣٢٣ ١ مليون دولار في عـام ١٩٨١ الى ٦ر٦٠٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وكان المتوقع زيادتها الى ٣ر٧٥١ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (أنظـــر الجدول ٩).

كذلك ازدادت التحويلات الرسمية الى اليمن الديمقراطية خلال السنوات الثلاث الأولى من العقد من ٣ر٧٨ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٨ر١٢٥ مليون دولار في عام ١٩٨٢ قبل هبوطها الى ٦ر٢٩ مليـــون دولار في عام ١٩٨٤. إلا ان التحويلات ارتفعت مرة أخرى في عام ١٩٨٦ الى ٥ر٤٥ مليون دولار وكـــان المتوقع ان تزداد كذلك في عام ١٩٨٧ الى ٥ر٦٧ مليون دولار. لكن رغم هذه الزيادة ظلت مستويات عـــام ١٩٨٧ دون مستويات عام ١٩٨٠ (أنظر الجدول ١٠).

الجدول ٦- اليمـن الديمقراطيـة: تمويـل الاستثمـار
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
المصروفات الاستثمارية الفعلية	٢ر٧٤	١ر١٠٥	٥ر١٣٧	٥ر١٤٩	٧ر١٥٨	٩ر١٣١	٩ر١٠٢	٩ر١١٤
المصادر المحليـة	٠ر٤٥	٠ر٤٣	٥ر٦٢	٠ر٦٥	٢ر٧٣	٦ر٧٠	٣ر٤٥	٤ر٤٥
المصادر الخارجيـة	٢ر٢٩	١ر٦٢	٠ر٧٥	٥ر٨٤	٥ر٨٥	٣ر٦١	٦ر٥٧	٥ر٦٩
المصادر الخارجية كنسبة مئوية من المجموع	٤ر٣٩	١ر٥٩	٥ر٥٤	٥ر٥٦	٩ر٥٣	٥ر٤٦	٠ر٥٦	٥ر٦٠

المصدر: اسكواء استناداً الى بيانات وطنية.

الجدول ٧- الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي في اليمنين
خلال السنوات ١٩٨٠-١٩٨٧

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
اليمن الديمقراطية	٠ر٣٠	٦ر٣٥	٩ر٤٢	٦ر٤٢	٤ر٤٢	٧ر٣٥	١ر٣٣	٥ر٣٢
الجمهورية العربية اليمنية	٣ر٣٢	٣ر٣٠	٦ر٣٢	٨ر٢١	٦ر٢٠	٢ر١٧	٦ر١٤	٩ر١٨

المصدر: اسكواء استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

الجدول ٨- الجمهورية العربية اليمنية: مجموع الاستثمارات حسب نوع الملكية (باسعار ١٩٨١)
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الحكومة، القطاعان العام والمختلط	٣ ٨٢٨ر٠	٣ ٨٧٨ر٠	٢ ٢٨٧ر٠	٢ ٣١٧ر٠	٢ ١١٤ر٠	١ ٨٩٠ر٠	٢ ٥٧٨٠
القطاعان الخاص والتعاوني	٢ ٠٧٨ر٠	١ ٥٩٥ر٠	١ ٧٧٠ر٠	١ ٥٩٣ر٠	١ ٢٧٢ر٠	١ ١٩٥ر٠	١ ٥٧١ر٠
تكوين رأس المال الاجمالي	٥ ٩٠٦ر٠	٥ ٤٧٣ر٠	٤ ٠٥٧ر٠	٣ ٩١٠ر٠	٣ ٣٨٦ر٠	٣ ٠٨٥ر٠	٤ ١٤٩ر٠
التغيرات في المخزون السلعي	١٧٩ر٠	١٨٩ر٠	-١٩٠ر٠	-١٠٨ر٠	-٣٦ر٠		
التغيرات في الموجودات الاخرى (الماشية)	٤٠ر٠	٤٦ر٠	٥٠ر٠	٢٧ر٠	-٦ر٠	٢٣ر٠	٦٤ر٠
المجمـــوع	٦ ١٢٥ر٠	٥ ٧٠٨ر٠	٣ ٩١٧ر٠	٣ ٨٢٩ر٠	٣ ٣٤٤ر٠	٣ ١٠٨ر٠	٤ ٢١٣ر٠

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، إدارة الاحصـــاءات "Statistical Year Book, 1987 p. 409".

(*) تقديرات ١٩٨٧.

أما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ازدادت التحويلات الرسمية (المالية فقط) مـــن ١٣٤ر٥ مليون دولار الى ٤٢١ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٢ ثم انخفضت الى ٩٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٤ والـى ٦٥ر٣ مليون دولار في عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٨٦ ازدادت التحويلات الرسمية الى ١٧٢ مليون دولار وكـان متوقعاً هبوطها مرة أخرى في عام ١٩٨٧ الى ١٢٣ر٨ مليون دولار.

أدى انخفاض مستوى الدخل وارتفاع معدل الاستهلاك في كلا البلدين الى ادخار محلي سالب فـي الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. وأدى هذا بدوره الى انخفاض مستوى الاستثمار وبالتالي اثر على النمو الاقتصـادي والتنمية. لكن نتيجة الجهود التي بذلتها الحكومة في كلا البلدين لتعبئة الموارد المحلية، ظهر بعـض التحسن على الادخار المحلي السالب. ففي اليمن الديمقراطية انخفض الادخارالمحلي السالب مـن ٤٠١ر٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٤٥ر٤ مليون دولار في عام ١٩٨٦، وكان متوقعاً ان ينخفض اكثر في عـام ١٩٨٧ الى ١١٥ر٨ مليون دولار. وفي الجمهورية العربية اليمنية انخفض ايضاً الادخار المحلي السالب مـن ٧٠٩ر٣ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١٨٢ر١ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وكان متوقعاً ان ينخفض ايضاً الـى ٢٥ر٨ مليون دولار في عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ١١). ويتضح من الادخار المحلي السالب لكلا البلدين مدى اعتمادهما الشديد على المصادر الخارجية لتمويل برامج التنمية.

الجدول ٩- التحويلات الخاصة (تحويلات العاملين) في اليمنين

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
اليمن الديمقراطية	٣٢٤ر٣	٣٨٢ر٣	٤٣١ر٣	٤٤٠ر٩	٤٥٤ر٢	٤٠٦ر٧	٢٧٨ر٨	٢٩١ر٠
الجمهورية العربية اليمنية	١ ٣٢٣ر٣	٩٧٤ر٦	١ ١٧٥ر٦	١ ١٩٦ر٧	٩٦٦ر٩	٨١٨ر٠	٦٠٨ر٦	٧٥١ر٣

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

الجدول ١٠- التحويلات المالية الرسمية الى اليمنين للفترة ١٩٨٠-١٩٨٧

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)	المجموع
اليمن الديمقراطية	٧٨ر٣	١١٩ر١	١٢٥ر٨	٤٢ر٣	٢٩ر٦	٣١ر٩	٤٥ر٥	٦٧ر٥	٥٤٠ر٠
الجمهورية العربية اليمنية	١٣٤ر٥	٣٢١ر١	٤٢١ر١	١٤٣ر٥	٩٩ر٢	٦٥ر٣	١٧٢ر٠	١٢٣ر٨	١ ٤٨٠ر٥

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

ومن هذه الناحية، فإن اليمنين في وضع صعب اذا قورنا بغيرهما من أقل البلدان نمواً لأن الادخار المحلي يساهم بعض الاقطار باكثر من ٥٠ في المائة من مخصصات الاستثمار. وكان متوسط الادخار المحلي بالنسبة لأقل البلدان نمواً خلال عام ١٩٨٥ هو ٩ر٢١ في المائة (انظر الجدول ١٢). وجدير بالذكر أن اليمنيين اكثر تأثراً من غيرهما بالبيئة الاقتصادية الخارجية، ولاسيما بالظروف الاقتصادية السائدة في الدول المصدرة للنفط في المنطقة. وهذا واضح من السنوات القليلة الماضية حين نجم عن هبوط اسعار النفط وعائداته انخفاض في التحويلات البحثة (الخاصة والرسمية) مما زاد الصعوبات الاقتصادية سوءاً في البلدين.

الجدول ١١- الادخـــار المحلـــي فـي اليمنيـــن
(بملايين الدولارات بالاسعار الجارية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
اليمن الديمقراطية	-٩ر٤٠١	-٧ر٣٤٧	-٠ر٣٣٧	-٥ر٣١١	-١ر٣٧٦	-٩ر٢٧٩	-٤ر١٤٥	-٨ر١١٥
الجمهورية العربية اليمنية	-٣ر٧٠٩	-٩ر٥٢١	-٤ر٧٦٧	-٢ر٩١٨	-٣ر٦٠٩	-٥ر٤٧٢	-١ر١٨٢	-٨ر٢٥

المصدر: الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الحسابات القومية للدول العربية للمـــدة ١٩٨٥-١٩٨٧ (الكويت، حزيران/يونيو ١٩٨٨) ص.ص. ٨٨-٩٢.

(*) تقديرات ١٩٨٧.

الجدول ١٢- حصة الادخار المحلي في الاستثمارات في دول مختارة من أقل البلدان نمواً
(كنسبة مئوية)

البلـــد	١٩٨٠	١٩٨٤	١٩٨٥
غينيـا	٩ر١٣٦	٧ر١٣٥	٩ر١٣٨
بوتسوانـا	٦ر٦٩	٥ر٩٧	٢ر٩٧
النيجـر	٦ر٦١	-	٨ر٣٥
نيبـال	٧ر٦٠	١ر٥٣	٥ر٥٧
الجمهورية العربية اليمنيـة	-٩ر٦٠	-١ر١٠٧	-٠ر١٠٤
اليمن الديمقراطيـة	-٠ر١٨٥	-٨ر٨١	-٠ر٧٨
متوسط أقل البلـدان نمـواً	٤ر٢٣	٦ر٣٠	٩ر٢١

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٨٧ (TD/B/1153) ص. ١٠.

جيم- القطـاع الخارجـي

نظراً للطاقة الانتاجية المحدودة في كلا البلدين فإن قطاع التصدير فيهما قطاع صغير نسبتة الـــى الواردات نسبة لا تذكر . ففي اليمن الديمقراطية غطّت الصادرات نحو ٥ر٢ في المائة من الواردات عـــام ١٩٨٠. اما في ١٩٨٧ فقد قدرت النسبة بحوالي ٨ر١٣ في المائة. وقد جاءت هذه الزيادة في اعقـــاب الانخفاض الشديد في الواردات من ٢٤٢ مليون دينار عام ١٩٨٥ الى نحو ٥ر١٧٥ مليون دينار عـــام ١٩٨٦.

وقدرت قيمة الواردات بنحو ١ر١٧٤ مليون دينار في عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ١٣). وصما يذكر أن أهم مادة للتصدير في اليمن الديمقراطية هي الاسماك، التي تمثل نحو ٥٠ في المائة من قيمة الصادرات. وقد أسهمت زيادة اسعار صادرات الأسماك في الزيادة الاجمالية التي تحققت في مجموع قيمة الصادرات عام ١٩٨٥ وتشير التقديرات الى زيادة قيمة الصادرات عام ١٩٨٧ الى ٢٤ مليون دينار. اما في الجمهورية العربية اليمنية فإن قطاع الصادرات اصغر منه في اليمن الديمقراطية (كنسبة مئوية قياساً الى مجموع الواردات). وقد غطت الصادرات نحو ٨ر٠ في المائة من الواردات عام ١٩٨٥، بعد أن كانت نسبتها ٧ر٠ في المائة عام ١٩٨٠. وفي عام ١٩٨٧ ارتفعت هذه النسبة الى ٤ في المائة، صما يكشف عن زيادة كبيرة في الصادرات من ١٥٣ مليون ريال عام ١٩٨٦ الى ٨ر٤٨٧ مليون ريال عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ١٤). والمعروف أن أهم صادرات الجمهورية العربية اليمنية هي الأغذية والحيوانات الحية (٤ر٥٥ في المائة من المجموع عام ١٩٨٧)، والتبغ والمشروبات (١٧ في المائة) ومواد أولية (٨ر٢١ في المائة عام ١٩٨٧) ويعتمد كلا القطرين على الواردات ليس بالنسبة للمنتجات المصنعة ونصف المصنعة فحسب، وإنما للسلع الاستهلاكية ايضاً بما فيها المواد الغذائية. وتمثل المواد الغذائية جزءاً كبيراً من قائمة الاستيراد في كلا اليمنين. ففي اليمن الديمقراطية كانت نسبة الأغذية والحيوانات الحية ٤ر٤١ في المائة من مجموع الواردات عام ١٩٨٦، وفي الجمهورية العربية اليمنية كانت النسبة ٦ر٣١ في المائة من مجموع الواردات عام ١٩٨٧، تليها المكائن والمعدات (٩ر٢١ في المائة). ومنذ عام ١٩٨٣ ونتيجة لتقلص التمويل الخارجي فرض البلدان قيوداً على الاستيراد لتخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وفي هذا الصدد نجح البلدان نوعاً ما في ايقاف معدل نمو الواردات. فانخفض مجموع الواردات في اليمن الديمقراطية من ١ر٢٦٨ مليون دينار عام ١٩٨٢ الى ٣ر٢٦٥ مليون دينار عام ١٩٨٣ ورغم زيادة قيمة الواردات في ١٩٨٤ الى ٨ر٢٨٤ مليون دينار، فإن السنوات الثلاث التالية شهدت انخفاضاً كبيراً في مجموع الواردات. فقد انخفض هذا المجموع الى ٥ر١٧٢ مليون دينار فقط عام ١٩٨٦ و ١ر١٧٤ مليون دينار عام ١٩٨٧. وفي الجمهورية العربية اليمنية انخفضت الواردات من ٧ر٨٧٨٥ مليون ريال عام ١٩٨٢ الى ٨ ٠٨٢ مليون ريال عام ١٩٨٣ والى ٢ر٥٠٧ ٧ مليون ريال عام ١٩٨٤. الا انه في عام ١٩٨٥ ازدادت الواردات الى ٣ر٩٧٣ ٧ مليون ريال ثم انخفضت الى ٩ر٦٤٢ ٧ مليون ريال في عام ١٩٨٦. وفي عام ١٩٨٧ كان المتوقع للواردات ان تزداد الى ٩ر٢٢٩ ١٢ مليون ريال.

ورغم ان قطاع التصدير في كلا البلدين قد حقق معدل النمو الموصى به في الاستراتيجية الانمائية الدولية وهو ٧ر٥ في المائة، فإن هذا المعدل لا يعبر عن اتجاه ثابت. فمعدل النمو السنوي المسجل في اليمن الديمقراطية وقدره ٩ر١١، يرجع أساساً الى معدل النمو البالغ ٩ر١٤٤ في المائة الذي سجله قطاع التصدير عام ١٩٨٧، في حين انه خلال السنوات الاولى من العقد سجل القطاع معدل نمو سالباً. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في الجمهورية العربية اليمنية، حيث ان معدل النمو السنوي المتوسط البالغ ٦ر٦٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ جاء أساساً نتيجة لمعدل النمو البالغ ٢٢٤ في المائة الذي سجل في عام ١٩٨٧.

لقد انخفض العجز في الميزان التجاري للبلدين خلال السنوات الثلاث الماضية. ففي اليمن الديمقراطية انخفض العجز في الميزان التجاري من ٢ر٢٧٤ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ما قدر بمبلغ ١ر١٥٠ مليون دينار في عام ١٩٨٧، وفي الجمهورية العربية اليمنية انخفض العجز في الميزان التجاري من ذروة بلغت ١ر٧٦٤ ٨ مليون ريال في عام ١٩٨٢ الى ٩ر٤٨٩ ٧ مليون ريال في عام ١٩٨٦. وعلى الرغم من

بعض الزيادة التي طرأت في قيمة الواردات، والتي نجم عنها زيادة في العجز التجاري عام ١٩٨٧، فمن المتوقع ان يتحسن الميزان التجاري في الجمهورية العربية اليمنية تحسناً كبيراً بسبب القفزة التي حققتها الصادرات بعد البدء في تصدير النفط منذ نهاية عام ١٩٨٧. وفضلاً عن ذلك أسهمت زيادة المنتجات الزراعية في تحسن الميزان التجاري. كذلك أظهر رصيد الحساب الجاري بعض التحسن في اليمن الديمقراطية خلال بضع السنوات الماضية. وانخفض العجز في الحساب الجاري من ٥٤ر٤ مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى ٤٧ر٩ مليون دينار في عام ١٩٨٢، قبل ان يرتفع مرة أخرى الى ٩٥ر١ مليون دينار في عام ١٩٨٤. وبعد عام ١٩٨٤ انخفض العجز في الحساب الجاري الى ٦١ر٠ مليون دينار في عام ١٩٨٦ وذهبت التوقعات الى أنه ازداد هبوطاً الى ٤٢ر٤ مليون دينار في عام ١٩٨٧. ان العاملين الرئيسيين المؤثرين على الحسابات الجارية في اليمن الديمقراطية هما قيمة الواردات وتحويلات العاملين. ويظهر ذلك بوضوح من تحليل الحساب الجاري خلال بضع السنوات الماضية. فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٢ انخفض العجز في الحسابات الجارية من ٥٤ر٨ الى ٤١ر٤ في ١٩٨١ والى ٤٧ر٩ في عام ١٩٨٢. وكان سبب الانخفاض في عام ١٩٨١ هو القفزة في تحويلات العاملين من ١١١ر٩ مليون دينار الى ١٣١ر٩ مليون دينار. أي أنه رغم زيادة العجز التجاري من ٢١٠ر٨ مليون دينار الى ٢٣٢ مليون دينار فإن هذه الزيادة وازنتها زيادة تحويلات العاملين. وخلال الفترة ١٩٨٤/١٩٨٣ ازداد العجز في الحسابات الجارية. وكان السبب في ذلك هو بطء الزيادة في تحويلات العاملين التي ازدادت بمقدار ٤ر٦ مليون دينار فقط بينما ازدادت قيمة الواردات بمقدار ١٩ مليون دينار، مما أدى الى زيادة عجز الميزان التجاري بحوالي ٢٣ مليون دينار. أما التحسّن الذي طرأ على العجز في الحسابات الجارية بعد عام ١٩٨٤ فقد نتج أساساً عن الإجراءات التي اتخذت في سياسة السيطرة على الواردات.

ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه في الجمهورية العربية اليمنية حيث تناقص العجز في الحسابات الجارية خلال بضع السنوات الماضية. فالعجز الذي بلغ ١١٠ر٥ ٣ مليون ريال في عام ١٩٨٠ انخفض الى ٦٦٣ ١ مليون ريال في عام ١٩٨٤. ثم انخفض مرة أخرى في عام ١٩٨٦ الى ١١ر٢ مليون ريال وكان متوقعاً ان يزداد الى ٦٧٦ ٤ مليون ريال في عام ١٩٨٧. ان التقلبات التي شهدها عجز الحسابات الجارية خلال الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و١٩٨٧، كما يتبين من الجدول ١٣، يمكن ان تعزى الى أثر التغيرات التي طرأت على مستوى تحويلات العاملين.

لقد شهد وضع ميزان المدفوعات عجزاً في كلا البلدين خلال السنوات القليلة الماضية. ففي اليمن الديمقراطية تحول ميزان المدفوعات الى عجز بين عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦. وازداد العجز من ٢٤ر٦ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ٤٠ر٢ مليون دينار في عام ١٩٨٥، قبل ان ينخفض الى ٢٠ر٧ مليون دينار في عام ١٩٨٦. وكان المتوقع ان يظهر ميزان المدفوعات في عام ١٩٨٧ فائضاً قدره ١٦ مليون دينار (أنظر الجدول ١٣). اما في الجمهورية العربية اليمنية، فقد اظهر ميزان المدفوعات عجزاً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، باستثناء عام ١٩٨٦ الذي سجل فيه فائضاً. وإزاء هذا الوضع إتبع كلا البلدين سياسة من عدة إجراءات منها فرض قيود على الاستيرادات.

الجدول ١٣- اليمن الديمقراطية: ميـزان المدفوعـات
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الصادرات (فوب)	٢٠ر٦	١٦ر٨	١٣ر١	١٣ر٩	١٠ر٦	١٢ر٥	٩ر٨	٢٤ر٠
الواردات (سيف)	٢٣١ر٤	٢٤٨ر٨	٢٦٨ر١	٢٦٥ر٣	٢٨٤ر٨	٢٤٢ر٠	١٧٢ر٥	١٧٤ر١
الميزان التجاري	-٢١٠ر٨	-٢٣٢ر٠	-٢٥٥ر٠	-٢٥١ر٤	-٢٧٤ر٢	-٢٢٩ر٥	-١٦٢ر٧	-١٥٠ر١
صافي الخدمات	١٧ر١	١٧ر٦	١٤ر٩	٤ر٢	٢ر٢	٠ر٦-	١٠ر٢-	١٦ر٠-
صافي التحويلات الخاصة	١١١ر٩	١٣١ر٩	١٤٨ر٨	١٥٢ر١	١٥٦ر٧	١٤٠ر٣	٩٦ر٢	١٠٠ر٤
التحويلات الرسمية	٢٧ر٠	٤١ر١	٤٣ر٤	١٤ر٦	١٠ر٢	١١ر٠	١٥ر٧	٢٣ر٣
الحساب الجاري	-٥٤ر٨	-٤١ر٤	-٤٧ر٩	-٨٠ر٥	-٩٥ر١	-٧٨ر٨	-٦١ر٠	-٤٢ر٤
الحساب الرأسمالي	٢٩ر٦	٦٠ر٧	٦٠ر٥	٦٧ر٠	٤٨ر٠	٣٧ر٧	٥٢ر٩	٥٩ر٥
الخطأ والسهو	٣٢ر٥-	٥ر٢-	٧ر٢	٦ر٣	٢٣ر٦	١٣ر٢	١٤ر٦-	١ر١-
الرصيد الاجمالي	١٨ر٨	١٤ر١	٣ر٤	٤ر١	٢٤ر٦	٤٠ر٢-	٢٠ر٧-	١٦ر٠

المصدر: جمعت من بيانات قدمها الجهاز المركزي للاحصاء باليمن الديمقراطية.

دال- القطاع الزراعي

القطاع الزراعي في اليمنين هو أهم القطاعات جميعاً. فهو من حيث تشغيل الأيدي العاملة يمتص نحو ٦٠ في المائة من قوة العمل في الجمهورية العربية اليمنية و ٤٠ في المائة في اليمن الديمقراطية. اما من حيث الأسهام في الناتج المحلي الاجمالي، فان هذا القطاع كان يمثل ما بين ١٠ر٣ و١٣ر٤ في المائة في اليمن الديمقراطية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦ وما بين ٢٣ر١ و ١٩ر٤ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية خلال نفس الفترة. وكان سبب هذا التذبذب في إسهام القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي لليمنين هو تقلبات الانتاج الزراعي الذي يعتمد على الاحوال الجوية. كما يواجه القطاع الزراعي في كل من البلدين عوائق كبيرة تعترض تطوره. وأهم هذه العوائق هي (أ) عدم كفاية الموارد المائية و(ب) قصور الهياكل الأساسية و(ج) ارتفاع كلفة العمالة في المزارع. وكانت هذه العوائق هي السبب في ضعف اداء قطاع الزراعة خلال السنوات القليلة الماضية، فلم يتحقق هدف النمو الموصى به وهو ٤ في المائة، وانما نجح في تحقيق ٣ر٠ في المائة فقط في اليمن الديمقراطية و٢ر٦ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية. وللتغلب على بعض هذه العوائق يعطي كلا البلدين أولوية عليا للقطاع الزراعي. ففي اليمن الديمقراطية كان نصيب القطاع الزراعي نحو ٣٥ في المائة من نفقات التنمية خلال الخطة الخمسية الأولى، ونحو ١٧ر٩ في المائة خلال الخطة الخمسية الثانية، في حين كان نصيبه في الجمهورية العربية اليمنية ١٤ في المائة من مخصصات الإستثمار خلال الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية. وعلى الرغم من معدل النمو البالغ في المتوسط ٣ر٠ في المائة والذي سجلته اليمن الديمقراطية عن الفترة ١٩٨١-١٩٨٧، فإن معدل النمو السنوي كان متقلباً. فخلال عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ كان نمو القطاع الزراعي سالباً والسبب الرئيسي في ذلك هو الجفاف الذي اجتاح القطر عام ١٩٨١ والفياضانات التي اصابته عام ١٩٨٢. وخلال الاعوام ١٩٨٣-١٩٨٥ كان نمو القطاع الزراعي مرضياً وتجاوز الهدف الموصى به وهو ٤ في المائة، وكان معدل النمو في السنتين الماضيتين متسقاً ايضاً مع معدل النمو الموصى به.

الجدول ١٤- الجمهورية العربية اليمنية: ميزان المدفوعات
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات (فوب)	٥٧ر٥	٤٧ر٤	٢١ر٦	٤٤ر٠	٤٧ر٥	٦١ر٠	١٥٣ر٠	٤٩٧ر٨
الواردات (سيف)	٦١٩ر٥ ٨	٨٦٧ر٨ ٧	٧٨٥ر٧ ٨	٠٨٢ر٠ ٨	٥٠٧ر٢ ٧	٩٧٣ر٣ ٧	٦٤٢ر٩ ٧	٢٩٩ر٩ ١٢
الميزان التجاري	-٥٦٢ر٠ ٨	-٨٣٠ر٤ ٧	-٧٦٤ر١ ٨	-٠٣٨ر٠ ٨	-٤٥٩ر٧ ٧	-٩١٢ر٣ ٧	-٤٨٩ر٩ ٧	-٨٠٢ر١ ١١
تحويلات مقابل خدمات	٥٤٩ر٦ ١	٦٠٦ر٨ ١	٥٢١ر٥ ١	٣٤٧ر٨ ١	٢٩٠ر٣ ١	٣٦٧ر٨ ١	٤٨٤ر٩ ١	٧٨٠ر٥ ١
تحويلات خاصة	٠٣٤ر١ ٦	٤٤٤ر٢ ٤	٣٦٠ر٦ ٥	٦٠٠ر٧ ٥	٦٦٦ر٢ ٥	٠٢٠ر٨ ٦	٨٦٧ر٢ ٥	٧٦٨ر٧ ٧
تحويلات رسمية	٦١٣ر٢	٤٦٤ر٤ ١	٨٧٩ر٠ ١	٦٧١ر٦ ١	٥٨١ر٤	٤٨٠ر٥	٦٥٧ر٩ ١	٢٨٠ر١ ١
تحويلات رسمية عينية	٥٢ر٠	٥٢ر٠	٢٣٠ر٠	١٨٠ر٠	١٨٠ر٠	١٨٠ر٠	١٨٠ر٠	١٨٠ر٠
مدفوعات	-٧٩٧ر٤ ٢	-٧٣٦ر٣ ٢	-٨٩٣ر٣ ٢	-٢١٣ر٦ ٢	-٩٢١ر٢ ١	-٣٤٦ر٨ ٢	-٨٠٢ر١ ٢	-٨٨٤ر٠ ٣
حساب جاري	-١١٠ر٠ ٣	-٩٨٩ر٤ ٢	-٦٦٦ر٣ ٢	-٤٥١ر٥ ٢	-٦٦٣ر٠ ١	-٢١٠ر٠ ٢	-١٠٢ر٠ ١	-٦٧٦ر٠ ٤
الخطأ والسهو بما فيها تحركات رأس المال	٢٥٥ر٠	٤١٩ر١	٤٠٠ر٨	٢٥٣ر٦	٤٧١ر٢	١٩٦ر١	٧٧٣ر٢	٢٤٩ر٤
الرصيد الاجمالي	-١٧٦ر٨	-١٨٠ر٣ ١	-٣٩٨ر٢ ١	-٩٧٤ر٣ ١	-٦٤٣ر٨	-١٥٠ر٣ ١	-٦١٩ر٤ ١	-٦١٤ر٧

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

الجدول ١٥- معدل النمو السنوي المتوسط للقطاع الزراعي في اليمنين
(بالاسعار الثابتة)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)	متوسط الفترة
اليمن الديمقراطية	-٣ر١	-١٢ر٠	١٣ر٣	٦ر٤	٧ر٩	٣ر١	٤ر٠	٣ر٠
الجمهورية العربية اليمنية	٣ر٠	٤ر٦	-١١ر٣	-١ر٠	٨ر٥	١١ر٤	٢ر٣	٢ر٦

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات.

كذلك كان معدل نمو القطاع الزراعي في الجمهورية العربية اليمنية متقلباً خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. فقد ازداد من ٣ في المائة في عام ١٩٨١ الى ٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٢ قبل ان ينخفض الى -١١ر٣ في المائة و-١ر٠ في المائة في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. وقد جاء معدل النمو السالب هذا نتيجة الجفاف الذي تعرض له القطر في عام ١٩٨٣. لكن في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦ كان معدل النمو ٨ر٥ في المائة و١١ر٤ في المائة على التوالي، وهذا يفوق المعدل الذي اوصى به برنامج العمل الجديد الكبير وهو ٤ في المائة. ويرجع سبب هذا الاداء الجيد للقطاع الزراعي الى أن موسم الامطار كان جيداً في عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦.

إن أهم المنتجات الزراعية في اليمن الديمقراطية، كما يتبين من الجدول ١٦، هي القمح والذرة البيضاء والخضروات والتمور. وقد بقي انتاج القمح على مستواه تقريباً للسنوات الأربع الاولى من العقد قبل ان يزداد في عام ١٩٨٤ بحوالي ٥ر٤٠ في المائة عما كان في ١٩٨٣. الا انه انخفض في عام ١٩٨٥ بنسبة ٩ر٩ في المائة ثم ازداد في عام ١٩٨٦ بنسبة ٥ في المائة، والمفروض حسب التوقعات أنه ازداد مرة أخرى بنحو ١ في المائة في عام ١٩٨٧. ويعتمد معدل النمو في انتاج القمح على مناسيب الأمطار. ويمكن تطبيق نفس التحليل على المنتجات الزراعية الرئيسية الأخرى في اليمن الديمقراطية.

الجدول ١٦- اليمن الديمقراطية: الانتاج الزراعي
(الاف الاطنان)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
القمح	٧ر٨	٧ر٥	٧ر٣	٧ر٩	١ر١١	١٠ر٠	١٠ر٥	١٠ر٦
الذرة	٩ر١٩	٢ر٩	٢ر٦	٤ر٤	٣ر٤	٣ر١	٣ر٢	٥ر٨
الذرة البيضاء		٢٤ر٤	١٩ر١	١٣ر٥	١٥ر٨	١٤ر١	٢٠ر١	٣٠ر١
القطن	٥ر٤	٥ر٢	٣ر٩	٢ر٩	٢ر٢	٢ر٠	٣ر٩	٢ر٤
الخضروات	٣٣ر٨	٢٨ر٦	٢٣ر٢	٢٩ر٦	٣٤ر٠	٣٨ر٢	٢٥ر٢	٣٦ر٠
التمور	٧ر٩	١٠ر٣	١١ر٨	١٨ر٥	١٧ر٣	١٨ر٠	١٧ر٤	١٠ر٠
الموز	١٢ر٥	٨ر٧	٧ر٤	٨ر٩	٨ر٩	٩ر٢	١٠ر٦	١١ر١

المصدر: اسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

أما المحاصيل الزراعية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية فهي ايضاً الذرة البيضاء والقمح والشعير والخضروات. وقد انخفض انتاج الذرة البيضاء من ٠٠٠ ٦٣٦ طن متري في عام ١٩٨٠ الى ٠٠٠ ٤٩١ طن متري في عام ١٩٨٦ بينما بقي انتاج الذرة بنفس المستوى تقريباً خلال نفس الفترة (أنظر الجدول ١٧). وكانت الخضروات هو المادة الوحيدة التي تميزت بمعدل نمو عالٍ في الانتاج للفترة ١٩٨٠-١٩٨٦. وقد ازداد انتاج الخضروات من ٠٠٠ ٢٦١ طن متري في عام ١٩٨٠ الى ٠٠٠ ٤٣٢ طن متري في ١٩٨٦ في حين ان انتاج المحاصيل الزراعية التقليدية، وهي البن والقطن، بقي راكداً خلال نفس الفترة في كلا القطرين، بالإضافة الى ذلك، كان انتاج القمح في كلا اليمنين لا يزال دون متطلبات الاستهلاك بكثير. ويعني هذا انه يتعين على كلا القطرين أن يستورد كميات كبيرة لسد الفجوة بين الانتاج والاستهلاك، الامر الذي يزيد الاعباء على ميزان المدفوعات لكلا البلدين، حيث تتصدر المواد الغذائية قائمة الواردات.

الجدول ١٧- الجمهورية العربية اليمنية: المحاصيل الزراعية الرئيسية
(بآلاف الاطنان المترية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الذرة البيضاء	٦٣٦ر٠	٦٣٥ر٠	٥٨٠ر٥	٢٦٨ر٠	٢٦٧ر٩	٢٨١ر٠	٤٩١ر٠	..
الذرة الصفراء	٤٩ر٠	٥٣ر٢	٥٩ر٢	٣٠ر٥	٣٨ر٠	٤٣ر١	٤٩ر٢	..
القمح	٦٥ر٠	٦٩ر٦	٦٧ر٤	٣٤ر٢	٣٧ر٣	٦٣ر٤	٨٥ر٠	..
الشعير	٤٨ر٠	٥٤ر١	٥٣ر٠	٣٠ر٢	٢٨ر٥	٣١ر٨	٤٠ر٨	..
الخضروات الجافة	٨٤ر٠	٧٩ر٦	٧٥ر٣	٣٩ر٥	٣٨ر٠	٤٤ر٢	٤٦ر٨	..
الخضروات	٢٦١ر٠	٢٩١ر٤	٣٠٥ر٤	٣٢٥ر٨	٣٤٦ر٥	٣٧٠ر٥	٤٣٢ر٣	..
القطن	٥ر٠	٥ر٠	٦ر٥	٦ر٥	٣ر٧	٤ر٠	٤ر٢	..
القهوة	٣ر٦	٣ر٦	٣ر٣	٣ر٠	٤ر٢	٤ر٠	٤ر١	..

المصدر: الجمهورية العربية اليمنية، الجهاز المركزي للتخطيط، الادارة العامة للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي لعام ١٩٨٦.

الجدول ١٨- متوسط معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي في بلدان منتخبة من أقل البلدان نمواً خلال ١٩٨٠-١٩٨٦

القطر	متوسط معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)
غينيا-بيساو	٥ر٨
بوركينا فاصو	٥ر١
غامبيا	٤ر٠
اوغندا	٤ر٠
الجمهورية العربية اليمنية(*)	٢ر٦
اليمن الديمقراطية(*)	٣ر٠
متوسط اقل البلدان نمواً	٢ر٤

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً، تقرير ١٩٨٧ (TD/B/1153) ص. ١٩.

(*) يغطي متوسط معدل النمو الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧.

هـاء- الصناعات التحويلية

ما زال قطاع الصناعات التحويلية في اليمنين قطاعاً صغيراً ويسهم بأقل من ١٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. وتعكس هذه الحصة المنخفضة ضعف هذا القطاع الانتاجي، وإن كان اسهامه في الناتج المحلي الاجمالي قد ازداد خلال السنوات القليلة الماضية. ففي اليمن الديمقراطية ازداد هذا الإسهام من ٦ر١ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٧ر٧ في المائة في عام ١٩٨٦ ومن المتوقع أن يزداد الى ٨ر٥ في المائة في عام ١٩٨٧. اما في الجمهورية العربية اليمنية، فقد ازداد ايضاً إسهام هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة قيد الإستعراض من ٨ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤ر١٣ في المائة في عام ١٩٨٦، ومن المتوقع أن تزداد الى ٤ر١٤ في المائة في عام ١٩٨٧. إن هذه القفزة في حصة قطاع الصناعات التحويلية بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي في الجمهورية العربية اليمنية إنما تشير الى معدل النمو العالي الذي حققه هذا البلد خلال بضع السنوات الماضية.

أما في اليمن الديمقراطية فقد سجل القطاع معدل نمو سنوي متوسط بلغ ٥ر١٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، بينما حقق هذا القطاع في الجمهورية العربية اليمنية معدل نمو متوسط قدره ١٢ في المائة خلال نفس الفترة (أنظر الجدول ١٩). وبهاتين النسبتين إحتل البلدان موقعاً يزيد بكثير عن المتوسط بالنسبة لأقل البلدان نمواً (١ر١ في المائة خلال ١٩٨٠-١٩٨٥). وقد تجاوز كلا البلدين الهدف الموصى به وهو ٩ في المائة لمعدل النمو المتوسط في قطاع الصناعات التحويلية. ولكن الجدير بالملاحظة أن هذا التوسع الكبير الذي شهده قطاع الصناعات التحويلية في البلدين الأقل نمواً في المنطقة انما يرجع الى انخفاض مستوى تطور هذا القطاع الذي كان اكثر اعتماداً في توسعه على استيراد الخامات والسلع الوسطية والرأسمالية. وكان السبب الرئيسي لهذا الاعتماد على الخامات المستوردة هو عدم كفاية الخامات المحلية التي تتولد عن قطاعي الزراعة والتعدين. وجدير بالذكر ان أهم الصناعات في كلا البلدين هي الصناعات الغذائية ومواد البناء والصناعات المعدنية الصغيرة. وفي اليمن الديمقراطية كانت حصة الصناعات الغذائية ١٨ر٤ في المائة من مجموع الانتاج الصناعي في عام ١٩٨٢، تليها الصناعات الكيمياوية (١٢ر٢ في المائة). وقد ازدادت قيمة منتجات الصناعات الغذائية من ١٣ر٩ مليون دينار في عام ١٩٨٠ الى ما قدر بحوالي ١٨ر٢ مليون دينار في عام ١٩٨٧، بينما ازدادت قيمة منتجات الصناعات الكيمياوية من ٧ر٤ مليون دينار الى ١٢ر١ مليون دينار (أنظر الجدول ٢٠).

الجدول ١٩- معدل النمو السنوي المتوسط لقطاع الصناعة التحويلية في اليمنين
(بالاسعار الثابتة)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفترة
اليمن الديمقراطية	-١ر٧	١٨ر٤	١٢ر٦	١٤ر٥	٢٢ر٤	-٣ر٣	٢٤ر٣	١٢ر٥
الجمهورية العربية اليمنية	١٠ر٦	٢٠ر٣	٢٣ر٢	٧ر٤	١١ر٧	٢ر٤	٨ر٧	١٢ر٠

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

الجدول ٢٠- اليمن الديمقراطية، قيمة الانتاج الصناعي
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
تكرير النفط	٨ر٤	٩ر٣	١٠ر٢	٨ر٧	٧ر٥	٥ر٧	٨ر٤
الصناعات الغذائية	١٣ر٩	١٣ر٩	١٣ر٨	١٥ر٤	١٨ر١	١٨ر١	١٨ر٢
الصناعات الكيمياوية	٧ر٤	٨ر٠	١٠ر٤	١١ر٥	١١ر٦	٩ر٦	١٢ر١
الصناعات النسيجية	٣ر٤	٣ر٢	٣ر٥	٣ر٢	٢ر٩	٣ر٨	٣ر٥
الصناعات الجلدية	٠ر٨	١ر٢	١ر٢	١ر٤	١ر٢	١ر٣	١ر٥
مواد البناء	١ر٨	٢ر١	٢ر٤	٢ر٩	٢ر٢	١ر٥	٢ر٩
الصناعات المعدنية	٢ر٧	٣ر٣	٣ر٨	٤ر٠	٤ر٥	٤ر٢	٤ر٥
الصناعات الخشبية	٢ر٠	٣ر١	٣ر٥	٤ر٢	٤ر١	٤ر٠	٤ر٣
صناعات أخرى	١٢ر٣	١٣ر٠	١٣ر٠	١٣ر٥	١٣ر٥	١٤ر٢	١٤ر٣

المصدر: جمعت من بيانات قدمها الجهاز المركزي للاحصاء باليمن الديمقراطية.

في الجمهورية العربية اليمنية ارتفع انتاج البسكويت والحلويات الأخرى من ٠٠٠ ٢٧ طن الى ٠٠٠ ٥٣ طن خلال نفس الفترة (أنظر الجدول ٢١). وأصبح أهمية البسكويت تزداد باطرد كمادة من المواد المتوفرة للتصدير الى اقطار أخرى في المنطقة.

كذلك ازداد انتاج الاسمنت في الجمهورية العربية اليمنية من ٠٠٠ ٨٥ طن في عام ١٩٨١ الى ٠٠٠ ٧٠٨ طن في عام ١٩٨٦، بينما ازداد انتاج الانابيب البلاستيكية من ٣٠٠ ٣ طن الى ٠٠٠ ٤٩ طن خلال نفس الفترة. وسيكون لانتاج النفط الخام، الذي بدأ في عام ١٩٨٦ في الجمهورية العربية اليمنية، أثر كبير على توسع القطاعات الانتاجية في القطر. وإن كان قطاع الصناعات التحويلية في كلا البلدين قد ظل يعاني من: (أ) ارتفاع تكلفة الانتاج أي ان السلع المصنعة لم تكن قادرة على المنافسة حتى في السوق المحلية، و(ب) إنعدام المهارات التسويقية، و(ج) الافتقار الى العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد المواد الأولية وقطع الغيار والسلع الوسطية.

الجدول ٢١- المنتجات الصناعية الرئيسية في الجمهورية العربية اليمنية
(بآلاف الاطنان)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
منتجات البسكويت والحلويات	٢٢	٢٥ر٧	٣١ر٩	٣٨ر٢	٥٠ر٣	٥٣ر٩	..
الاسمنت	٨٥	٢٤٢ر٦	٦٢٣ر٤	٧٠٥ر٥	٦٩٨ر٢	٧٠٨ر١	..
الانابيب البلاستيكية	٣ر٣	٣ر٣	٣ر٥	٤ر٧	٥ر٥	٤ر٩	..

المصدر: جمعت من ارقام قدمها الجهاز المركزي للتخطيط بالجمهورية العربية اليمنية.

(*) لم تتوفر أية أرقام عن عام ١٩٨٧.

الفصل الثاني

التطورات المستجدة في السياسات العامة

لقد أدى تناقص التحويلات البحتة (العامة والخاصة) والذي نجم أساساً عن الانكماش الذي ساد الاقطار المصدرة للنفط في المنطقة، الى تفاقم الأوضاع الاقتصادية في اليمنين. وإزاء هذه التطورات السلبية اعتمد البلدان على سياسات تصحيحية. وكان الهدف من هذه السياسات هو (أ) تقليل الطلب المحلي بشكل عام من أجل تخفيض العجز التجاري و(ب) تشجيع الحوافز اللازمة لزيادة الانتاج المحلي.

وبالنظر لقلة السلع المحلية المعروضة، والتي تعبر عن ضيق القاعدة الانتاجية، فقد اعتمد كلا البلدين اعتماداً كبيراً على الواردات لسد الطلب المحلي. وكان ذلك مثار مشاكل خطيرة للحكومة في كلا البلدين كان من مظاهرها اتساع العجز التجاري باطراد. لكن خلال السبعينات وازنت هذا العجز زيادة تحويلات العاملين وزيادة المنح، فلم يعد يشكل خطراً حقيقياً على الوضع المالي لكلا البلدين. بيد أنه بعد عام ١٩٨٢، سبب هبوط اسعار النفط وعائداته في الدول المصدرة للنفط في المنطقة، حيث كان يعمل عشرات الالوف من كلا اليمنين، بدأت التحويلات في الإنخفاض. وكان لهذا الانخفاض، وما اقترن به من انخفاض في التحويلات الرسمية، أثر سلبي على ميزان المرفوعات وحسابات الموازنة. فأدى ذلك الى الأخذ بعدة سياسات تصحيحية في عام ١٩٨٣. وكان أهم هذه الاجراءات تقليص الواردات، لاسيما في الجمهورية العربية اليمنية، حيث انخفضت الواردات من ٧ر٧٨٥ ٨ مليون ريال في عام ١٩٨٢ الى ٠ر٠٨٢ ٨ مليون ريال في عام ١٩٨٣. كما ان حكومة الجمهورية العربية اليمنية جمدت الأجور والرواتب في عام ١٩٨٢. ولقد كان لهذين الاجراءين، الساري مفعولهما منذ ادخالهما عام ١٩٨٢، دور ايجابي في خدمة الطلب المحلي وبالتالي في تخفيض الإدخار المحلي السالب. فانخفض هذا الادخار السالب من ٣ر٧٦٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ١ر١٨٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦، وكان متوقعاً ان يزداد انخفاضاً الى ٨ر٢٥ مليون دولار فقط في عام ١٩٨٧. وفي اليمن الديمقراطية خفضت الحكومة ايضاً معدل نمو الواردات السلعية بعد عام ١٩٨٢، وإن استمرت الواردات في الزيادة من حيث الارقام المطلقة حتى عام ١٩٨٤.

بيد ان معدل نمو الواردات انخفض من ٨ في المائة في عام ١٩٨٢ الى ١ر١ في المائة فقط في عام ١٩٨٣. بل ان هذا الاتجاه المتناقص كان اسرع من ذلك بعد عام ١٩٨٤. فقد انخفضت الواردات من ٨ر٢٨٤ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ٠ر٢٤٢ مليون دينار في عام ١٩٨٥، ثم هبطت الى ٨ر١٧٢ مليون دينار فقط في عام ١٩٨٦، أي ان الانخفاض بلغ حوالي ٣٠ في المائة عن مستوى عام ١٩٨٥. لكن لا بد من الاشارة الى ان هذا الانخفاض الحاد كان مرجعه بالدرجة الاولى هو الاضطرابات السياسية والعسكرية التي حدثت عام ١٩٨٦. وكان متوقعاً ان يزداد حجم الواردات في عام ١٩٨٧ الى حوالي ١ر١٧٤ مليون دينار. وقد ادى هذا الانخفاض المستمر في قيمة الواردات خلال السنوات القليلة السابقة الى انخفاض العجز التجاري من ٢ر٢٧٤ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ٧ر١٦٢ مليون دينار فقط في عام ١٩٨٦. وقد اظهرت تقديرات عام ١٩٨٧ أن العجز التجاري هبط الى ١ر١٥٠ مليون دينار فقط. ونجم عن هذا التناقص فائض في ميزان المدفوعات لعام ١٩٨٧ بعد ثلاث سنوات من العجز. وانخفض مجموع الاستهلاك في اليمن الديمقراطية من ٦ر٥١٠ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ٨ر٣٨٦ مليون دينار في عام ١٩٨٦ وكان المتوقع أن يرتفع الى ٠ر٣٩٣ مليون دينار

في عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ٢٢). وقد نتج هذا الانخفاض أساساً عن انخفاض الاستهلاك الخاص من ذروة بلغت ٣٦٧ر١ مليون دينار في عام ١٩٨٤ الى ٢٣٣ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٦. وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ سجل مجموع الإستهلاك في اليمن الديمقراطية معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ١ر٠ في المائة. وقد نجم هذا المعدل المنخفض أساساً عن الهبوط الحاد في الاستهلاك الخاص خلال عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦.

الجدول ٢٢- اليمن الديمقراطية: الاستهلاك والادخار المحلي

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الاستهلاك الخاص	٢٨٨ر٣	٢٩٢ر١	٣١٥ر٤	٣٢٦ر١	٣٦٧ر١	٣٢٢ر١	٢٣٣ر٥	٢٣٥ر٠
الاستهلاك العام (الحكومة)	٨٩ر٩	١١٢ر٤	١٢٣ر١	١٣٥ر٦	١٤٣ر٥	١٥٤ر٠	١٥٣ر٣	١٥٨ر٠
مجموع الاستهلاك	٣٧٨ر٢	٤٠٤ر٥	٤٣٨ر٥	٤٦١ر٧	٥١٠ر٦	٤٧٦ر١	٣٨٦ر٨	٣٩٣ر٠
الإدخار المحلي	-١٣٨ر٨	-١٢٠ر١	-١١٦ر٤	-١٠٧ر٦	-١٢٩ر٩	١٠٢ر٩	-٥٠ر٢	-٤٠ر٠

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للدول العربية للفترة ١٩٨٥-١٩٨٧، الكويت، حزيران/يونيو ١٩٨٨.

لقد نجحت حكومة اليمن الديمقراطية في ابطاء معدل النمو، من حيث المصاريف الجارية، من ٣١ر٩ في المائة عام ١٩٨٢ الى ١١ر٦ في المائة عام ١٩٨٦ وتوقعت ان تحقق معدل نمو سالباً قدره ١ر٨ في المائة لاول مرة في عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ٢٣). وازدادت الايرادات الجارية زيادة سريعة خلال الاعوام ١٩٨٠ و١٩٨٣ و١٩٨٤ قبل ان تبدأ في الهبوط بعد عام ١٩٨٤ (أنظر الجدول ٢٣). ويمكن ان يعزى هذا الهبوط أساساً الى إنخفاض الضرائب غير المباشرة من ٦٩ر٩ مليون دينار عام ١٩٨٤ الى ٥١ر٨ مليون دينار عام ١٩٨٧. وقد نتج هذا الانخفاض عن تقليص حاد في الواردات. كما اسهم تخفيض الايرادات الضريبية غير المباشرة في الانخفاض الاجمالي للايرادات الجارية، كما يتضح من الجدول ٢٤.

الجدول ٢٣- اليمن الديمقراطية: المصروفات الحكومية الجارية
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الادارة العامة والدفاع	..	..	٩٧ر٢	١٠٤ر٩	١١٣ر٩	١١٨ر٨	١٠٢ر١	٩٩ر٨
التربية والاعلام	..	..	٢١ر٢	٢٣ر٠	٢٥ر١	٢٤ر٧	٢٧ر٥	٢٧ر٦
الصحة	..	..	٧ر٦	٨ر٩	١٠ر٠	١٠ر٤	١١ر٧	١١ر٢
البلديات	..	..	٣ر٩	٤ر٤	٥ر٢	٥ر٦	..	..
الخدمات الاقتصادية	..	..	٥ر٣	٥ر٧	٦ر٢	٦ر٣	..	..
الديون العامة (الفائدة وأصل الدين)	..	..	٥ر٨	٥ر٨	٧ر٦	٨ر٠	..	..
مصروفات أخرى	..	..	..	..	..	..	٥٢ر٢	٥١ر٤
المجموع	٩٦ر٠	١١٣ر٧	١٥٠ر٠	١٥٢ر٨	١٦٨ر٠	١٧٣ر٧	١٥٤ر٩	١٧٤ر٨

المصدر: جمعت من بيانات قدمها الجهاز المركزي للاحصاء باليمن الديمقراطية.

(*) تقديرات.

الجدول ٢٤- اليمن الديمقراطية: الايرادات الحكومية الجارية
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
ضرائب مباشرة	٢٥ر٧	٢٤ر١	٢٨ر٤	٣٢ر٥	١٧ر٥	١٣ر٣	١٣ر٨	١٥ر١
ضرائب غير مباشرة	٤٥ر٣	٥٦ر٧	٦١ر٠	٤١ر٠	٦٩ر٩	٥٥ر٥	٥٤ر٤	٥٤ر٥
ايرادات غير ضريبية	١٦ر٢	٣٣ر٥	٣١ر٢	٣٧ر١	٦٢ر٦	٦٧ر٨	٥٤ر٥	٨٤ر٥
المجمـــوع	٨٧ر٢	١٢٤ر٣	١٢٠ر٦	١٣٦ر٤	١٥٠ر٠	١٣٦ر٢	١٢٢ر٠	١٥٤ر٠

المصدر: جمعت من بيانات قدمها الجهاز المركزي للاحصاء باليمن الديمقراطية.

لم ينخفض الاستهلاك الخاص في الجمهورية العربية اليمنية من حيث ملايين الريالات، كما يتضح من الجدول ٢٥. الا أن معدل زيادة الاستهلاك الخاص كان بطيئاً، من ٢١ر١ في المائة عام ١٩٨١ الى ٥ر٧ في المائة عام ١٩٨٦. وأدى هذا البطء الذي اقترن بانخفاض الاستهلاك العام، الى انخفاض في الادخار المحلي السالب من ذروة بلغت ٣ر٨٢٩ مليون ريال في عام ١٩٨٣ الى ١ر٠٢٠ مليون ريال في عام ١٩٨٦. وقد جاء بطء الاستهلاك العام نتيجة الاجراءات التقشفية التي اتخذت في عام ١٩٨٣ والتي شملت تجميد التعيينات، باستثناء خريجي الجامعات والمعاهد الفنية، وكذلك تجميد الاجور والمرتبات. وقد أدت هذه الاجراءات الى بطء النمو السنوي للمصروفات الحكومية الجارية من ٣ر٣٥ في المائة في عام ١٩٨٣ الى نمو سالب بلغ ٥ر٨ في المائة عام ١٩٨٤. في ١٩٨٥ بلغ معدل نمو المصروفات الحكومية الجارية ٧ر١١ في المائة، وفي عام ١٩٨٦ كان معدل النمو ٨ر٧ في المائة. وبينما انخفضت الزيادة في المصروفات الجارية ازداد معدل نمو الايرادات الجارية لنفس المدة. وازدادت الايرادات الجارية في الجمهورية العربية اليمنية من ٦ر٠٤١ ٣ مليون ريال في عام ١٩٨٠ الى ٤ر١٩٨ ٧ مليون ريال في عام ١٩٨٦ (أنظر الجدول ٢٦). وازدادت المصروفات الحكومية الجارية من ٣ر٩٥٣ ٢ مليون ريال في عام ١٩٨٠ الى ٨ر٢٠٠ ٦ مليون ريال في عام ١٩٨٣ قبل ان تهبط الى ٤ر٨٤٠ ٥ مليون في عام ١٩٨٤ ثم ترتفع مرة أخرى الى ٣ر٥٢٣ ٦ و٣ر٠٣٠ ٧ مليون ريال في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ على التوالي (أنظر الجدول ٢٧). ونتيجة ذلك نجحت الحكومة لاول مرة منذ عدة سنوات في تحقيق فائض في حسابها الجاري في عام ١٩٨٧. وقد ساعد ذلك في تخفيض الادخار القومي السالب في القطر.

الضرائب

لكل من اليمنين، كمعظم اقل البلدان نمواً، قاعدة ضريبية ضيقة. ويعتمد كلاهما اعتماداً أساسياً على الضرائب غير المباشرة التي تغطي ٥ر٤٤ في المائة من مجموع الايرادات في اليمن الديمقراطية و٤٣ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية. وتمثل رسوم الاستيراد المصدر الرئيسي للضرائب غير المباشرة في كلا القطرين. ففي اليمن الديمقراطية، تشكل الضرائب عن الاستيراد اكثر من ٦٠ في المائة

من الضرائب غير المباشرة، بينما تشكل في الجمهورية العربية اليمنية ٧٠ في المائة من الضرائب غير المباشرة. وكان لانخفاض رسوم الاستيراد اثر سلبي على الايرادات الجارية. وفي اليمن الديمقراطية انخفضت الايرادات من الضرائب غير المباشرة في عام ١٩٨٣ وأثناء عام ١٩٨٤ وبعده بسبب انخفاض الايرادات من رسوم الاستيراد. أما الضرائب المباشرة فتمثل جزءاً صغيراً فقط من الايرادات الحكومية الجارية في كلا القطرين. وفي اليمن الديمقراطية تمثل الضرائب المباشرة نحو ١٠ في المائة من الايرادات الجارية بينما تمثل في الجمهورية العربية اليمنية نحو ١٧ في المائة. والضرائب المباشرة في كلا البلدين تشمل أساساً ضرائب الدخل والأرباح. ورغم انخفاض مستوى الدخل فإن هناك مجالاً لزيادة الضريبة على الأعمال التجارية. وأنسب وسيلة لزيادة الضرائب المباشرة هي رفع كفاءة الأساليب المتبعة في جباية الضرائب.

الجدول ٢٥- الجمهورية العربية اليمنية، الناتج المحلي الاجمالي، الاستهلاك والادخار المحلي
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
الاستهلاك الحكومي	٣ر٢٧٠	٣ر٤٣٤	٣ر٩٢٨	٤ر٠٤١	٤ر٤٩٧	٣ر٧٩١	٣ر٧٨٥	٣ر٧٥٧
الاستهلاك الخاص	١٣ر٤٤٢	١٥ر٠٦٨	١٦ر٨٩٧	١٧ر٧٣٩	١٦ر٢٩٣	١٧ر٤٦٩	١٨ر٤٥٢	١٩ر٦٣٢
الاستهلاك الاجمالي	١٦ر٧١٢	١٨ر٥٠٢	٢٠ر٨٢٥	٢١ر٧٨٠	٢٠ر٧٩٠	٢١ر٢٦٠	٢٢ر٢٣٧	٢٣ر٣٨٩
الادخار المحلي	-١ر٢٠٧	-٢ر٥٢٢	-٣ر٣٠٢	-٣ر٨٢٩	-٢ر٢٣٢	-١ر٨٥٨	-١ر٠٢٠	-١ر١٤٩
الادخار الاجمالي	٧ر٤٩٨	٦ر١٢٥	٥ر٧٠٨	٣ر٩١٧	٣ر٨٢٩	٣ر٣٤٤	٣ر١٠٨	٤ر٢١٣
الناتج المحلي الاجمالي	١٥ر٥٠٥	١٥ر٩٨٠	١٧ر٥٢٣	١٧ر٩٥١	١٨ر٥٥٨	١٩ر٤٠٢	٢١ر٢١٧	٢٢ر٢٤٠

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

(*) تقديرات.

الجدول ٣٦- الجمهورية العربية اليمنية: الايرادات الحكومية الجارية
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
أولاً- الايرادات الضريبية							
ألف- ضرائب مباشرة	٤٣٤ر٩	٦١٤ر٢	٠١٨ر٣	٦٥٩ر٨	٧٦٢ر٨	٣٥٣ر٩	٦٥٦ر٥
١- زكاة	٣٨ر٣	٣٥ر٣	١١٦ر٤	١٠٩ر٤	١٦٦ر٤	٢١١ر٣	٢٨٨ر٣
٢- ضرائب عن الدخل والارباح	٣٢٥ر٩	٣٠٨ر٥	٤٤٨ر٤	٥٢٩ر٧	٦٠١ر٧	٧٥٠ر٣	٩٦٦ر٦
باء- ضرائب غير مباشرة							
١- تجارة خارجية	٧٩٤ر٥	٦٣٣ر٦	٨٤٢ر١	٢١٣ر٤	١٢١ر٤	٥٤٠ر٦	١٠١ر٨
٢- ضرائب على السلع والخدمات	٣١٩ر٧	٣٣٤ر٩	٣٠١ر٩	٣٢٩ر٦	٤٠٨ر٦	٤٩٢ر٥	٩١٦ر٠
٣- ضرائب غير مباشرة أخرى	٤٦ر٥	٣١١ر٩	٣٠٩ر٥	٤٤٧ر٩	٤٦٤ر٧	٣٥٩ر٠	٣٨٣ر٩
ثانيا- ايرادات غير ضريبية	٦١٦ر٧	٧١٥ر٠	٧٠١ر٨	٧٤٤ر٧	٩٠٤ر٩	٩٧٧ر٤	٥٤٢ر٩
المجمـــوع	٠٤١ر٦	٣٤٩ر٣	٧٣٠ر١	٤٠٤ر٥	٦٦٧ر٧	٣٣١ر٣	١٩٨ر٤

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

الجدول ٢٧- الجمهورية العربية اليمنية: المصروفات الحكومية الجارية
(بملايين الريالات اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
الخدمات العامة	٩٠٠ر٣	٩٣٧ر٠	٢٥١ر٥	٤٧٩ر٣	٦٨٢ر٣	٧٣٨ر٣	٧٢٧ر٩
الدفاع	٢٣٣ر٤	٣٥٤ر٣	٨١٠ر٠	٠٦١ر١	٤٣٦ر٧	٤٨٥ر٣	٥٨٠ر٠
التعليم	٤٦٢ر٤	٦١١ر٧	٠٣٣ر١	١٠٠ر١	١٧٠ر٩	٥٦١ر٣	٨٦٣ر٣
الصحة	١١٢ر٦	١٠٢ر٩	١٦٢ر٠	١٧٧ر٠	١٧٣ر٣	٢٣١ر٩	٢٨٤ر٠
الخدمات الاجتماعية	٦٩ر٤	١٠٣ر٩	١١٥ر٧	١٥٦ر٠	١٥٩ر٥	٢٠٦ر٠	٢٢٩ر٧
الخدمات الاقتصادية	١٤٨ر٣	١٨٠ر٧	١٦٢ر٠	١٦٧ر٦	١٦٧ر٦	٢١٦ر١	٢٥٣ر٤
خدمات أخرى بما فيها فوائد الديون العامة	٢٧ر٠	٣٥ر٠	٤٩ر٧	٥٩ر٥	٥٠ر٣	٨٤ر٤	١١٠ر٠
المجموع	٩٥٣ر٣	٣٢٦ر٤	٥٨٤ر٠	٢٠٠ر٨	٨٤٠ر٤	٥٢٣ر٣	٠٣٠ر٣

المصدر: الاسكوا، استناداً الى مصادر وطنية.

الفصل الثالث

تدابير الدعم الدولية

يعتمد كل من اليمنين بدرجة كبيرة على مصادر المساعدات الخارجية لتمويل برامجهما التنموية. وتعود هذه الدرجة الشديدة من الاعتماد على المصادر الخارجية الى الادخار المحلي السالب والى انخفاض مستوى الاقتصاد، الأمر الذي يتطلب انشاء مشاريع كبيرة في المنطقة لبناء الاساس المادي والبشري. وفي اليمن الديمقراطية ازداد التمويل الخارجي كنسبة مئوية من الاستثمار الفعلي من ٣٩ر٤ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٥٦ر٠ في المائة عام ١٩٨٦ ويقدر أن تصل هذه النسبة الى ٦٠ر٥ في المائة عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ٢٨). وفي الجمهورية العربية اليمنية أسهم التمويل الخارجي بأكثر من ٥٠ في المائة من التمويل الاستثماري خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ (أنظر الجدول ٢٩). وهذه النسبة العالية من التمويل الخارجي في هذين البلدين تجعلهما أكثر تأثراً بالظروف الاقتصادية الخارجية السائدة في الاقطار المصدرة للبترول في المنطقة.

الجدول ٢٨- اليمن الديمقراطية، مساهمة التمويل الخارجي في الاستثمارات الفعلية
(بملايين الدنانير اليمنية)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
استثمارات فعلية	٧٤ر٢	١٠٥ر١	١٣٧ر٥	١٤٩ر٥	١٥٨ر٧	١٣١ر٩	١٠٢ر٩	١١٤ر٩
مصادر محلية	٤٥ر٠	٤٣ر٠	٦٢ر٥	٦٥ر٠	٧٣ر٢	٧٠ر٦	٤٥ر٣	٤٥ر٤
تمويل خارجي	٢٩ر٢	٦٢ر١	٧٥ر٠	٨٤ر٥	٨٥ر٥	٦١ر٣	٥٧ر٦	٦٩ر٥
التمويل الخارجي (كنسبة مئوية)	٣٩ر٤	٥٩ر١	٥٤ر٥	٥٦ر٥	٥٣ر٩	٤٦ر٥	٥٦ر٠	٦٠ر٥

المصدر: الاسكوا، إستناداً الى مصادر وطنية.

الجدول ٢٩- الجمهورية العربية اليمنية، مساهمة التمويل الخارجي في الاستثمارات الاجمالية
(بملايين الريالات اليمنية)

	اجمالي الاستثمارات	إدخار (وطني)	تمويل اجنبي (نسبة مئوية)
١٩٨٠	٧ ٤٩٨	٢ ٤٨٩	٦٦ر٨
١٩٨١	٦ ١٢٥	٢ ٦٠٦	٥٧ر٤
١٩٨٢	٥ ٧٠٨	٢ ٧١٩	٥٢ر٤
١٩٨٣	٣ ٩١٧	١ ١٤٤	٧٠ر٨
١٩٨٤	٣ ٨٢٩	١ ٩٠٥	٥٠ر٢
١٩٨٥	٣ ٣٤٤	١ ٤٢٣	٥٧ر٤
١٩٨٦	٣ ١٠٨	٢ ٧٩٢	١٠ر٢
١٩٨٧(*)	٤ ٢١٣	١ ٥١٩	٦٣ر٩

المصدر: جمعت من بيانات قدمها الجهاز المركزي للتخطيط والبنك المركزي اليمني في الجمهورية العربية اليمنية.

(*) أرقام ١٩٨٧ من تقديرات الاسكوا.

الف- المساعدات الانمائية الرسمية

يأتي جزء كبير من المساعدات الانمائية المقدمة الى اليمنين من الدول العربية المصدرة للنفط في المنطقة والتي ترتبط اقتصاديات اليمنين بها بروابط وثيقة.

فقد تلقت اليمن الديمقراطية حوالي ٥٤٠ مليون دولار كمساعدات رسمية خلال السنوات الثماني المنصرمة، بينما تلقت الجمهورية العربية اليمنية ٥ر٤٨٠ ١ مليون دولار خلال نفس الفترة. بيد أن المساعدات الانمائية الرسمية بدأت تتناقص سنويا بعد عام ١٩٨٢. وقد جاء هذا التناقص أساساً بسبب الظروف الانكماشية التي طرأت على دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» بعد هبوط عوائدها النفطية. وبما أن المساعدة الانمائية الرسمية من دول المجلس تمثل مصدراً كبيراً للتنمية في اليمنين، فإن انخفاض التدفقات المالية (الخاصة والعامة) قد أدى الى تفاقم الاوضاع الاقتصادية في كلا القطرين.

أما المصدر الرئيسي الآخر للمساعدات الخارجية فهو ما تقدمه المؤسسات المالية (الوطنية والاقليمية)، وهو ثاني أكبر مصدر للعون المالي المقدم الى اليمن الديمقراطية التي تلقت ٢ر٣٤٨ مليون دولار خلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٦، بينما تلقت الجمهورية العربية اليمنية ٢ر٥٤٠ مليون دولار خلال نفس

الفترة (أنظر الجدول ٣٠). الا أن المساعدات التي قدمتها هذه المؤسسات المالية، شأنها شأن المساعدات المالية الثنائية، بدأت هي الاخرى تتناقص بعد عام ١٩٨٢ (كما يتبين من الجدول ٣٠). ويعود هذا التناقص الى نفس السبب الذي أدى الى انخفاض المساعدات الرسمية، الا وهو هبوط اسعار النفط وعوائده في الدول المصدرة مما نجم عنه تقليص الانفاق العام، ومنه المعونات الخارجية.

لقد كان لهذا التقلص في التدفقات المالية الى اليمنين أثر سلبي على عملية التنمية في كلا البلدين.

الجدول ٣٠- المساعدات المالية التي قدمتها المؤسسات المالية العربية الى اليمنين (الوطنية والاقليمية)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المجموع
اليمن الديمقراطية	٦ر٦١	٣ر٥٤	٣ر٣٠	٠ر٧١	٣ر٩٤	٧ر٣٦	٠٠	٢ر٣٤٨
الجمهورية العربية اليمنية	٢ر٧٢	٨ر١٦٢	٦ر٩٢	٧ر٧٢	١ر٧٩	٨ر٦٠	٠٠	٢ر٥٤٠

المصدر: الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، Arab National and Regional Development Institutions: Financing Operations, Cumulative Summary (31/12/1986) (Kuwait, 1987).

وأما المصدر الثالث من المساعدات الخارجية المقدمة الى اليمنين فهو الوكالات المتعددة الاطراف وأعضاء لجنة المساعدات الانمائية.

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ تلقّت اليمن الديمقراطية نحو ٩ر٢٨٣ مليون دولار أكثرها من المؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الاغذية العالمي، بينما تلقت الجمهورية العربية اليمنية ٥ر٧٦٩ مليون دولار خلال نفس الفترة، وأكثرها من الولايات المتحدة والمؤسسة الانمائية الدولية (أنظر الجدول ٣١). إن المساعدات التي تلقتها اليمن الديمقراطية كنسبة مئوية من مجموع المعونات التي تلقتها أقل البلدان نمواً من هذه المصادر انخفضت من ٧ر٠ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٦ر٠ في المائة عام ١٩٨٥، بينما انخفضت نسبة المساعدات التي تلقتها الجمهورية العربية اليمنية من ٢ر٢ في المائة الى ٩ر١ في المائة خلال نفس الفترة.

إن مجموع المساعدات الانمائية الرسمية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي للدول المانحة، يتفاوت من مجموعة من الدول الى أخرى. فمنذ عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٥ قدمت دول الأوبك متوسطاً قدره ٢١ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي الى أقل البلدان نمواً في حين قدمت الدول الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ٠٨ر٠ في المائة فقط من ناتجها المحلي الاجمالي، ولم ينجح سوى عدد

قليل من هذه الاقطار في تقديم النسبة الموصى بها وهي ١٥ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي كمساعدات انمائية رسمية الى أقل البلدان نمواً. وجدير بالذكر ان المساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها دول الاوبك تتأثر الى حد بعيد بحالة أسواق النفط، ولذا فإن أي هبوط في العائدات النفطية لهذه الدول سيكون له أثر مباشر في قدرتها على تقديم العون المالي الى أقل البلدان نمواً. وقد هبطت المساعدات الانمائية الرسمية التي قدمتها أكبر الاقطار المصدرة للنفط من ٢٥ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٢ الى ١٥ر٠ في المائة عام ١٩٨٥، وذهبت التقديرات الى انها ستهبط أكثر في عام ١٩٨٦ بسبب الانخفاض الجاد في عائداتها النفطية لتلك السنة.

الجدول ٣١- المساعدات التساهلية المقدمة من الدول الاعضاء في لجنة المساعدات الانمائية والوكالات المتعددة الاطراف

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	المجموع
اليمن الديمقراطية	٣٨ر٦	٣٦ر١	٥٧ر٤	٥٧ر٣	٤٦ر٢	٤٨ر٣	..	٢٨٣ر٩
الجمهورية العربية اليمنية	١٢١ر٢	١١٥ر٨	١٣٦ر٦	١٢٤ر٢	١٣٥ر٤	١٣٦ر٣	..	٧٦٩ر٥

المصدر: مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، أقل البلدان نمواً (TD/B/1120)، تقرير ١٩٨٦.

باء- الديون الخارجية

لقد إزداد مجموع الديون الخارجية لليمنين زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. فقد إزداد مجموع الديون الخارجية لليمن الديمقراطية من ٥٨٢ر٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢ ٠٥٩ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٦، وبلغ مجموع هذه الديون ٢٠٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (انظر الجدول ٣٢). أما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ازداد مجموع الديون الخارجية من ١٩٨٥ر٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢ ٣٠٨ر٣ مليون دولار عام ١٩٨٦؛ ويمثل ذلك ٥٩ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي (أنظر الجدول ٣٢).

الجدول ٣٢- مجموع الديون الخارجية لليمنين

(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
اليمن الديمقراطية	٥٨٢ر٧	٦٠٠ر٢	٨٠٥ر٤	٩٨٧ر٣	١ ١٢٦ر٥	١ ٥٢٧ر٨	٢ ٠٩٥ر٢
الجمهورية العربية اليمنية	٩٨٥ر٧	١ ٢٠٢ر٧	١ ٤٠٩ر٨	١ ٧٣٨ر٨	١ ٩٥٧ر٨	٢ ٠٦١ر٨	٢ ٣٠٨ر٣

المصدر: البنك الدولي، World Debt Tables، طبعة ١٩٨٨/١٩٨٧.

لقد إزداد مجموع خدمة الديون في كلا القطرين زيادة سريعة خلال السنوات السبع الماضية. ففي اليمن الديمقراطية ازداد هذا المجموع من ١٣ر٩ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٩ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ وتذهب التقديرات الى انه سيصل الى ١٦٣ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٨ (انظر الجدول ٣٣). وفي الجمهورية العربية اليمنية ازداد مجموع خدمة الديون من ٢١ر٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٩ر٢ مليون دولار عام ١٩٨٦ وكان من المنتظر أن يصل الى ١٨٨ر٤ مليون دولار عام ١٩٨٨ (أنظر الجدول ٣٣). كما ازداد مجموع خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات زيادة هائلة خلال السنوات القلائل الماضية. ففي اليمن الديمقراطية ازداد من ٧ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٦ وكان متوقعا ان يصل الى ٥٦ر٢ في المائة عام ١٩٨٧ (أنظر الجدول ٣٤). أما في الجمهورية العربية اليمنية فإن مجموع خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات قد ازداد خلال نفس الفترة ايضا، من ٦ر١ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٤٤ر٩ في المائة في عام ١٩٨٦، وكان متوقعاً ان يصل الى ٥٣ر٨ في المائة عام ١٩٨٧.

وفي هذا المجال، فإن وضع اليمنين، وهما يواجهان عبئاً متزايداً في خدمة الديون، وضع دقيق جداً، حتى بالمقارنة مع غيرهما من أقل البلدان نمواً. والسبب في ارتفاع نسبة خدمة الديون الى قيمة صادرات السلع والخدمات يمكن أن يعزى الى ضيق القاعدة الانتاجية في كلا القطرين. وبالاضافة الى ذلك فإن انخفاض صادرات السلع والخدمات قياساً على الدين الكبير في السبعينات قد أسهم في زيادة مجموع خدمة الديون (تسديدات المبلغ الاصلي والفوائد). أما في الجمهورية العربية اليمنية، فمن المتوقع ان تنخفض خدمة الديون (كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات) نتيجة للزيادة الكبيرة التي طرأت على الصادرات بعد ارتفاع صادرات النفط.

ان التكهن بالحالة في اليمن الديمقراطية أكثر صعوبة بسبب الافتقار الى تقييم عن الاكتشافات النفطية الاخيرة. الا أنه لما كانت جميع ديون اليمن الديمقراطية ديوناً تساهلية فليس من المتوقع ان تزداد خدمة الديون زيادة كبيرة خلال السنوات المقبلة. ويرى البنك الدولي أن مجموع خدمة الديون سيستقر على حوالي ١٨٦ر٤ مليون دولار عام ١٩٩٠ قبل أن يهبط الى ١٦٦ر٨ مليون دولار عام ١٩٩٤[(١)].

وأما في الجمهورية العربية اليمنية، فكان عنصر التساهل في مجموع الديون الخارجية أكثر من ٩٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥؛ وفي عام ١٩٨٦ انخفض هذا العنصر الى ٨٣ر١ في المائة. وقد جاء هذا الهبوط عام ١٩٨٦ نتيجة لزيادة الديون قصيرة الأجل من ١٨٠ مليون دولار عام ١٩٨٥ الى ٢٤٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦. إن قدرة البلدين على معالجة ديونهما الخارجية ستعتمد اعتماداً كبيراً على نجاحهما في زيادة صادراتهما من السلع والخدمات. ولا شك أن اكتشافات النفط قد بعثت الامل في ازدياد الصادرات من كلا القطرين. ومع ذلك سيستمر القطران في الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل مشاريعهما الانمائية، رغم جهدهما الصادق في تعبئة الموارد المحلية. لذلك من المتوقع ان تزداد ديونهما الخارجية في السنوات المقبلة.

---

(١) البنك الدولي، World Debt Tables، طبعة ١٩٨٨/١٩٨٧، ص. ٤٢٠.

الجدول ٣٣- مجموع خدمات الديون في اليمنين
(بملايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)	١٩٨٨(*)
اليمن الديمقراطية	١٣ر٩	٢٢ر٧	٣٤ر١	٦٧ر٨	٧٦ر٥	١١١ر٧	٩٩ر٢	١٤٨ر٦	١٦٣ر٢
الجمهورية العربية اليمنية	٢١ر٣	٦٣ر٠	٥٥ر٠	٤٢ر٣	٦٧ر٦	٧٤ر٣	٩٩ر١	١٨٢ر٤	١٨٨ر٤

المصدر: البنك الدولي، World Debt Tables، طبعة ١٩٨٨/١٩٨٧.
(*) أرقام عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ من توقعات البنك الدولي.

الجدول ٣٤- مجموع خدمات الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات في اليمنين

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧(*)
اليمن الديمقراطية	٧ر٧	١٢ر٠	١٧ر٨	٣٨ر٠	٤٧ر٦	٤٦ر٩	٤٤ر٥	٥٦ر٢
الجمهورية العربية اليمنية	٦ر١	١٧ر٣	١٦ر٢	١٣ر٩	٢٦ر٩	٣٣ر٠	٤٤ر٩	٥٣ر٨

المصدر: بيانات جمعت من: البنك الدولي، World Debt Tables، طبعة ١٩٨٨/١٩٨٧.
(*) توقعات الاسكوا.

جيم- طرائق المعونة

كما ورد فيما تقدم، فإن شطراً كبيراً من مجموع الديون المتراكمة على اليمنين، مقدم بشروط تساهلية. ففي اليمن الديمقراطية، يبلغ العنصرالتساهلي في مجموع الديون ١٠٠ في المائة (أنظر الجدول ٣٥)، وفي الجمهورية العربية اليمنية يبلغ العنصر التساهلي أكثر من ٩٠ في المائة باستثناء عام ١٩٨٦ حين انخفض هذا العنصر الى ١ر٨٣ في المائة.

لقد ازدادت المنح التي تلقتها اليمن الديمقراطية خلال بداية الثمانينات من ٣ر٧٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٨ر١٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٢ ثم هبطت الى ٩ر٣١ مليون دولار عام ١٩٨٥، وبعد ذلك، ازداد المبلغ قليلاً الى ٥ر٤٥ مليون دولار عام ١٩٨٦ وكان متوقعاً ان يزداد خلال ١٩٨٧ الى ٥ر٦٧ مليون دولار. أما في الجمهورية العربية اليمنية، فقد تباينت مبالغ المنح التي تلقتها خلال السنوات القليلة الماضية، إذ ازدادت من ٥ر١٣٤ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ١ر٤٢١ مليون دولار عام ١٩٨٢ قبل أن تهبط الى ٦ر٨٩ مليون دولار عام ١٩٨٥. وازداد المبلغ عام ١٩٨٦ الى ٥ر١٩٨ مليون دولار، وتدل البيانات المتوفرة عن عام ١٩٨٧ على أن المنح انخفضت الى ٠ر١٢٣ مليون دولار.

وهذا التقلب في قيمة المنح التي تلقتها اليمنان نتج عن تغير الاحوال الاقتصادية في الاقطـــار المصدرة للنفط (وهي المصدر الرئيسي للمعونة التي يتلقاها البلدان) بعد عام ١٩٨٢، عندما انخفضـــت اسعار النفط وعائداته جميعا. ولعل الانخفاض المتوقع في المنح بعد اكتشاف النفط في القطرين يضع قيـــوداً إضافية على الموارد المتاحة للتنمية.

الجدول ٣٥- العنصر التساهلي في الديون القائمة والمدفوعة في اليمنين

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اليمن الديمقراطية	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الجمهورية العربية اليمنية	٩٥ر٧	٩٦ر٧	٩٥ر٩	٩٧ر٣	٩٥ر١	٩١ر٣	٨٣ر١	..

المصدر: بيانات جمعت من: البنك الدولي، World Debt Tables، طبعة ١٩٨٨/١٩٨٧.

الفصل الرابع

قضايـــا مختـــارة

ألـف- السكـــان

إزداد مجموع السكان في اليمن الديمقراطية من ١ر٩ مليون عام ١٩٨٠ الى ٢ر٣ مليون عـام ١٩٨٧، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢ر٦ في المائة خلال تلك الفترة. أما في الجمهورية العربية اليمنية، فقـد ازداد مجموع السكان من ٧ر٥٨ مليون عام ١٩٨٠ الى ٩ر١٨ مليون عام ١٩٨٧ أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢ر٨ فـي المائة (أنظر الجدول ٣٦). وفي عام ١٩٨٧ كان سكان اليمنين نحو ١٠ر٣ في المائة من سكان منطقـة الاسكوا، وحوالي ٣ر٠ في المائة من سكان أقل البلدان نمواً. ومعدل النمو السنوي المتوسط لسكان اليمـن الديمقراطية يقل عن متوسط أقل البلدان نمواً كمجموعة (٢ر٨ في المائة) بينما متوسط النمو فـي الجمهورية العربية اليمنية يتساوى مع المتوسط في سائر أقل البلدان نمواً.

الجدول ٣٦- السكان في اليمنين
(تقديرات منتصف السنة بالملايين)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
اليمن الديمقراطية	١ر٩٠	١ر٩٥	٢ر٠	٢ر٠٦	٢ر١١	٢ر١٧	٢ر٢	٢ر٣
الجمهورية العربية اليمنية	٧ر٥٨	٧ر٧٠	٧ر٩٢	٨ر١٦	٨ر٤٠	٨ر٦٥	٨ر٩١	٩ر١٨

المصدر: إستنادا الى مصادر وطنية.

يبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليمن الديمقراطية ٤٩ سنة، وهو أعلي من متوسـط أقل البلدان نمواً كمجموعة (٤٦ سنة)، بينما يبلغ في الجمهورية العربية اليمنية ١ر٤٧ سنة، وهو أيضـا أعلى من متوسط أقل البلدان نمواً. أما نسبة الأمية في كلا البلدين فما زالت عالية، لا سيما فـي الجمهورية العربية اليمنية، حيث بلغت ٦ر٦٧ في المائة في عام ١٩٨٥ مقابل ٧ر٢٧ في المائة فقط علـى مستوى العالم و١ر٢ في المائة فقط في البلدان الصناعية.

وأما القوى العاملة في كلا البلدين فتعمل أساساً في القطاع الزراعي: ٤٢ في المائة في اليمـن الديمقراطية وأكثر من ٦٠ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية. بينما بلغت نسبة العاملين في قطـاع الصناعات التحويلية ١١ في المائة فقط من القوى العاملة في اليمن الديمقراطية وأقل من ٥ في المائة فـي الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٦.

باء - التعليم

سعياً من البلدين الى تطوير الموارد البشرية وتقليص نسبة الامية المرتفعة أعطى كلاهما أولوية كبيرة لقطاع التعليم. ويتضح ذلك من الانفاق على التعليم الذي يمثل ١٥ر٣ في المائة من الانفاق الحكومي الجاري في اليمن الديمقراطية خلال السنوات الست الماضية وحوالي ٢١ر٥ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية خلال نفس المدة. وفي اليمن الديمقراطية، ازداد عدد التلاميذ في مستوى التعليم الابتدائي من ٠٠٠ ٢٣٦ عام ١٩٨٢ الى ٨٣٩ ٣١٠ في عام ١٩٨٨/١٩٨٧ في حين ازداد عدد الملتحقين بالمدارس الثانوية الى ٥٣٠ ٣١ طالباً في السنة الدراسية ١٩٨٨/١٩٨٧[(١)].

أما في الجمهورية العربية اليمنية، فقد ازداد عدد التلاميذ في المستوى الابتدائي من ٩٩٦ ٥٢٢ في السنة الدراسية ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٤٨٧ ٩٠٤ في السنة الدراسية ١٩٨٨/١٩٨٧، بينما ازداد عدد الطلاب في مستوى الدراسة الثانوية من ٦٤٥ ١١ في السنة الدراسية ١٩٨٢/١٩٨١ الى ٣٣٥ ٢٥ في السنة الدراسية ١٩٨٦/١٩٨٥[(٢)].

وقد ازدادت كذلك الموارد المخصصة للتعليم الفني خلال السنوات القليلة الماضية لسد الفجوة بين متطلبات الاقتصاد وبين توفير البلد للعمالة المدربة. ففي اليمن الديمقراطية أنشىء ٢٥ مركزاً ومعهداً لزيادة المتوفر محليا من الفنيين في ميادين الصحة والزراعة والتجارة وصيد الاسماك. وكان في الجمهورية العربية اليمنية في عام ١٩٨٦ ثلاثة معاهد زراعية ومدرستان فنيتان وست مدارس تجارية. لكن رغم هذه الجهود لم يزل البلدان بحاجة الى مساعدة فنية خارجية، لا سيما في ميادين التعليم والتدريب. فغالبية أعضاء الهيئات التدريسية في الجمهورية العربية اليمنية هم من الاجانب. وقد اتخذت الجمهورية العربية اليمنية عدة اجراءات لتقليل الاعتماد على الخبراء الاجانب. ومن هذه الاجراءات الزام خريجي الجامعات والمدارس العليا بالعمل في التدريس لمدة سنة. لكن طاقة المدارس الفنية وغيرها من المراكز والمعاهد المحلية ما زالت محدودة جداً وسوف تستغرق تغطية الفجوة الفنية عن طريق توفير الفنيين محلياً وقتاً طويلاً. وعلى المديين القصير والمتوسط سيظل البلدان معتمدان على العون الفني الخارجي الذي يأتي أساساً من أقطار عربية أخرى.

ان هجرة العمالة الى الاقطار المصدرة للنفط، والتي شملت العمال الماهرين وغير الماهرين بالاضافة الى اشخاص من ذوي المؤهلات العالية، قد ساهمت ايضاً فيما يشهده البلدان من نقص في الخبرة الفنية المحلية. ولذا فإن هجرة العودة، إن استمرت، ستخفف من حدة هذا النقص نوعاً ما.

---

(١) اليمن الديمقراطية، جريدة ١٤ تشرين الاول، العدد الصادر في ٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٨، ص. ٤.

(٢) اليمن الديمقراطية، الجهاز المركزي للتخطيط، الكتابل الاحصائي السنوي، عدد عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٦.

جيم- الخدمات الصحية

لقد سعى كلا البلدين في حدود مواردهما المحدودة الى توصيل الخدمات الصحية الى أكبر شطر ممكن من السكان، لا سيما في المناطق الريفية. وقد خصص البلدان مبالغ متزايدة من الموارد المالية لتوسيع الخدمات الصحية وتحسينها. ففي اليمن الديمقراطية، تمثل النفقات الحكومية الحالية على الخدمات الصحية نحو ٨ في المائة من مجموع النفقات الجارية. وفي الجمهورية العربية اليمنية تمثل نحو ٤ في المائة من مجموع النفقات الجارية.

وفيما يخص المرافق الصحية فقد حقق كلا البلدين نجاحا كبيراً. ففي اليمن الديمقراطية ازداد عدد المستشفيات من ٢٦ وحدة عام ١٩٨٠ الى ٣٥ وحدة عام ١٩٨٦، بينما إزداد عدد المراكز الصحية من ٣٤ وحدة الى ٧٠ وحدة خلال نفس الفترة. وتضاعف عدد الأطباء خلال نفس الفترة، فقد ازداد من ٦٠٣ أطباء الى ١ ٢٤٣ طبيباً.

أما في الجمهورية العربية اليمنية فقد ازداد عدد المستشفيات من ٢٧ وحدة عام ١٩٨٠ الى ٣٣ وحدة في عام ١٩٨٦، وازداد عدد المراكز الصحية من ١٦ الى ١٩ وحدة خلال نفس الفترة. كما أن عدد الاطباء ازداد الى أكثر من الضعف خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦، حيث ازداد من ٢٧٢ طبيباً الى ٦٣١ طبيباً. وازداد عدد الاطباء لكل ٠٠٠ ١٠ شخص من ١ الى ٢ر٨ خلال نفس الفترة.

لكن رغم النجاح الذي حققه البلدان في توسيع خدماتهما الصحية، ما زالا قاصرين عن توفير الخدمات الصحية الاساسية لجميع السكان بحلول عام ٢٠٠٠ كما أوصت منظمة الصحة العالمية. إن أهم العراقيل التي تعترض سبيل الخدمات الصحية في اليمنين هي (أ) قلة الموارد المحلية و(ب) تباعد المراكز السكانية و(ج) اعتماد الخدمات الصحية اعتماداً كبيراً على المساعدة الفنية الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالاطباء والفنيين والالات وغيرها من المعدات الطبية.

لم يزل عدد الاطباء الأجانب في كلا البلدين يمثل نسبة عالية من المجموع. ففي اليمن الديمقراطية كان عدد الأطباء الأجانب حوالي ٢٥ في المائة من مجموع الاطباء في عام ١٩٨٦، بعد أن كان ٤٢ في المائة في عام ١٩٨٠. أما في الجمهورية العربية اليمنية فكانت نسبة الأطباء الأجانب في عام ١٩٨٦ حوالي ٥٠ في المائة، أي بما يساوي تقريباً نسبتهم عام ١٩٨٠.

ورغم هذه الصعوبات، حققت الخدمات الصحية في هذين البلدين تحسناً سريعاً خلال السنوات القليلة الماضية، قياساً على سائر أقل البلدان نمواً. فاذا قورن عدد الأسرّة لكل ٠٠٠ ١٠ من السكان في اليمن الديمقراطية، والذي كان ١٧ سريراً عام ١٩٨٦، لاتضح أنه أكثر من ضعف عددها في السودان وثمانية أمثال عددها في نيبال. وبالاضافة الى ذلك فإن عدد الأطباء لكل ٠٠٠ ١٠ نسمة في اليمن الديمقراطية، والذي يبلغ ٢ر٨، هو أكثر من أربعة أمثاله في بنغلاديش وأكثر من ثلاثة أمثاله في أفغانستان.

وفيما يتعلق بمعدل وفيات الرضّع فما زال عالياً قياساً على باقي المنطقة. ففي اليمن الديمقراطية يبلغ معدل وفيات الرضّع حوالي ١٣٠ في كل ألف مولود حي، في حين يبلغ هذا المعدل ٣٤ فقط في الكويت و٦٣ في مصر. وأما معدل وفيات الرضّع في الجمهورية العربية اليمنية، والبالغ ١٣٨ في كل ألف مولود حي، فما زال أعلى معدل في المنطقة. لكن الواقع أن معدل وفيات الرضّع في اليمن الديمقراطية ما زال أقل من المتوسط بالنسبة لأقل البلدان نمواً والذي يبلغ ١٣٨ في كل ألف مولود حي، في حين أن المعدل في الجمهورية العربية اليمنية يساوي المعدل في أقل البلدان نمواً كمجموعة.

الفصل الخامس

السياسات الموصى باتباعها في التسعينات

ألف- على المستوى الوطني

يعتمد اليمنان، وهما أقل بلدين نمواً في منطقة الاسكوا، إعتماداً كبيراً على الموارد المالية الخارجية، وهما بذلك يتأثران تأثراً شديداً بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم. ولهذا فإن سوء الاوضاع الاقتصادية في الاقطار المصدرة للنفط في المنطقة، والذي أدى الى انخفاض المساعدات الانمائية الرسمية وتحويلات العاملين، أثّر تأثيراً سلبياً على اقتصاد البلدين. ورغم اكتشاف النفط، الذي قد يعوض جزئيا عن انخفاض المساعدات والتحويلات، سيظل البلدان يعتمدان على الموارد الخارجية نظراً لضيق قاعدتهما الانتاجية وانخفاض دخل الفرد. وقد كان متوقعاً خلال الخطة الخمسية الثالثة ان تكون نسبة التمويل من مصادر خارجية الى مجموع الاستثمارات ٦٤ في المائة في اليمن الديمقراطية و٤١٫٩ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية. ولمواجهة الانخفاض المستمر في المصادر الخارجية إتبع كلا البلدين سياسات تكييفية تهدف الى ما يلي: (أ) زيادة الاعتماد على الموارد المالية المحلية في التنمية و(ب) ترشيد الاستهلاك والاستيراد و(ج) زيادة السلع والخدمات المحلية و(د) تقليص العجز في الميزانية و(هـ) تقليص العجز التجاري.

لقد أعطى البلدان أولوية كبرى لتطوير قطاعاتهما الانتاجية. فقد خصصت الجمهورية العربية اليمنية ١١٫٤ في المائة من مجموع استثمارات الخطة الخمسية الرابعة لتطوير قطاع الزراعة، الذي لا يزال هو القوة الدافعة لاقتصادها. وقد أخذ قطاع التعدين يلعب دوراً مهماً في اقتصاد البلدين. فقد خصصت اليمن الديمقراطية ٢٧٢ مليون دينار للقطاع الصناعي في الخطة الخمسية الثالثة، ومن المتوقع ان ينفق الجزء الأكبر من هذا المبلغ على استكشاف الموارد الطبيعية للقطر واستغلالها، لا سيما النفط، في حين أنه في الجمهورية العربية اليمنية من المتوقع أن يخصص حوالي ١٤ في المائة من مجموع الاستثمارات على تنمية النفط والغاز. ويؤكد كلا البلدين على أهمية التعاون والتكامل في المجال الاقتصادي. وكان التوقيع على اتفاقية لاقامة مشروع مشترك لاستكشاف النفط في المنطقة الحدودية واستغلاله إنجازا عظيماً في سبيل تعزيز التعاون في سائر الميادين الاقتصادية. وخلال العقد القادم سيستمر البلدان في تكثيف جهودهما نحو تحقيق المزيد من التوازن ومواجهة الاحوال الاقتصادية المتغيرة. وفيما يلي بعض القضايا التي تتصف بالاولوية الكبيرة في أية سياسة متبعة: (أ) إنجاز مشاريع المرافق العمرانية الأساسية و(ب) استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية، لا سيما النفط والغاز و(ج) تنمية الموارد البشرية و(د) إقامة مشاريع صناعات تحويلية تعتمد على الخامات المحلية و(هـ) تعبئة الموارد المالية المحلية اللازمة للتنمية و(و) ترشيد الاستهلاك و(ز) زيادة ايرادات الحكومة لتقليص عجز الميزانية و(ح) تشجيع القطاع الخاص على القيام بدور أكثر فاعلية في عملية التنمية.

باء- على المستوى الدولي

رغم كل الجهود التي بذلها البلدان الأقل نموا في المنطقة لبلوغ الاهداف التي وضعها برنامج العمل الجديد الكبير ورغم النجاح المتحقق فإن كلا البلدين تأثر تأثراً سلبياً بالتطورات الاقتصادية غير المواتية التي شهدتها المنطقة منذ عام ١٩٨٢. كما أن تخفيض التحويلات البحتة (الخاصة والرسمية) قد أوجد عراقيل اضافية تتمثل في تقلص الموارد المالية المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولمعالجة هذه الحالة لا بد أن تتعزز الجهود الوطنية بالتزامات دولية. ومن الامور الحيوية في هذا الصدد ان تصل الدول المتقدمة بالمساعدات الانمائية الرسمية التي تقدمها، الى النسبة المطلوبة وهي ١٥ر٠ في المائة من ناتجها المحلي الاجمالي. وقد أثر عدم تحقيق هذا الهدف خلال عقد الثمانينات تأثيرا سلبياً على تنفيذ توصيات برنامج العمل الجديد الكبير، الذي يؤكد في فقرته ٦٣[(١)] أن أقل البلدان نمواً لا يمكنها تحقيق برنامجها الحالي في إطار برنامج العمل الجديد الكبير الا إذا زادت المساعدات الانمائية الرسمية زيادة كبيرة. كما يجب على الوكالات المتعددة الاطراف ان تزيد المساعدات الانمائية التي تقدمها بشروط تساهلية. ان مشاكل الديون الخارجية التي تواجه غالبية البلدان النامية مشاكل عويصة جداً في كثير من أقل البلدانم نمواً، ولذا فإن أية تدابير لتخفيف الديون ستتيح لهذه الدول متنفساً لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية. ولا بد من زيادة التركيز على المساعدات الفنية حتى تتوفر لها الخبرة المطلوبة. وفي هذا المجال، فإن في وسع الدول المتقدمة ان تساعد في نقل التكنولوجيا الى أقل البلدان نمواً. أما من حيث أنماط المساعدة فيجب ان تتخذ المساعدات المقدمة شكل المنح أو أن تقدم بشروط تساهلية وبصورة غير «مقيدة» حتى تتوفر المرونة اللازمة لاستغلال المساعدات على أكفأ وجه ممكن.

---

(١) تقرير مؤتمر الامم المتحدة عن أقل البلدان نمواً، باريس، ١-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١. (منشورات الامم المتحدة رقم المبيع (E.82.I.8) الجزء الاول، الفرع أ).

الخلاصـــة

خلال الفترة التي تناولها هذا الاستعراض، بذلت الدولتان الأقل نمواً في منطقة الاسكوا، وهما اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية، جهوداً هائلة لاستيعاب الغايات والاهداف التي حددها برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نمواً، وبالتالي تنفيذ هذه الغايات والاهداف في حدود مواردها المحلية القليلة. وقد أحرز كلا البلدين تقدماً كبيراً في بلوغ هذه الاهداف. لكن هناك عراقيل كبيرة تعيق تنفيذ البرنامج تنفيذاً كاملاً. وأبرز هذه العراقيل تلك الاوضاع الاقتصادية غير المواتية السائدة في المنطقة والعالم.

ومما يذكر أنه عقب إعتماد برنامج العمل الجديد الكبير في عام ١٩٨١ مباشرة واجهت المنطقة إنكماشاً شديداً جداً وطويلاً نتيجة للهبوط المفاجىء في أسعار النفط وعائداته. وكرد فعل على ذلك إتبعت كبرى الدول المصدرة للنفط (التي تمثل المصدر الرئيسي للمساعدات الخارجية للبلدين الأقل نمواً في المنطقة) سياسات مالية مقيدة تمثلت في تقليص الانفاق العام بما فيه المعونات الخارجية. وقد أدى هذا التقليص في الانفاق الى انخفاض التحويلات البحتة الى اليمنين. وفضلا عن ذلك، وبعد انجاز مشاريع الهياكل الاساسية الرئيسية لدول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» فقد عاد الى أوطانهم عشرات الألوف من العاملين من الاقطار المرسلة للعمالة في المنطقة (بما فيها اليمنان)، وبذلك انخفضت قيمة التحويلات التي تعتبر أهم مصدر من مصادر العملة الاجنبية لبلدانهم.

وقد أدى انخفاض المساعدات الخارجية وتحويلات العاملين، وعدم تعويض ذلك من مصادر أخرى الى توليد ضغط إضافي على الموارد المالية المتاحة للتنمية في كلا القطرين. وأوجب ذلك اتخاذ اجراءات تقشفية في عام ١٩٨٣ لايقاف التدهور في الوضع المالي لكلا القطرين والهبوط الشديد في احتياطاتهما الدولية. وتم بالذات تقليص الواردات وخفض الاستثمارات، مما أدى الى بطء الانشطة الاقتصادية. وبالاضافة الى ذلك، اجتاحت الفيضانات اليمن الديمقراطية في عام ١٩٨٢ ووقع زلزال في الجمهورية العربية اليمنية. وقد نجم عن هذين الحدثين خسارة في الارواح والممتلكات. كما تلف الكثير من المحاصيل مما أدى الى الاداء الهزيل للقطاع الزراعي.

وبين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٧ كان متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلي الاجمالي في اليمن الديمقراطية حولي ٣ر٥ في المائة، بينما كان المتوسط بالنسبة الى الجمهورية العربية اليمنية حوالي ٥ر٣ في المائة. ولم يحقق كلا البلدين هذف النمو الذي يوصي به برنامج العمل الجديد الكبير والذي يبلغ ٧ر٢ في المائة، ولكن يمكن اعتبار هذا الرقم مرضياً قياسا على الاحوال الاقتصادية السائدة في المنطقة. كما أنه بالمقارنة مع المتوسط البالغ ٢ر٠ في المائة لمجموعة أقل البلدان نمواً ككل خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، فإن البلدين حققا معدل نمو أعلى مما حققته.

وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ انخفض الاستثمار في البلدين. ففي اليمن الديمقراطية انخفض الاستثمار بعد عام ١٩٨٤ من ٧ر١٥٨ مليون دينار يمني الى ٩ر١٠٢ مليون دينار في عام ١٩٨٦، قبل أن يرتفع قليلاً الى ٩ر١١٤ مليون دينار في عام ١٩٨٧. وانخفض الاستثمار ايضاً كنسبة مئوية من الناتج

المحلي الاجمالي، من ٤٢ر٩ في المائة في عام ١٩٨٢ الى ٣٣ر١ في المائة عام ١٩٨٦ قبل أن يزداد مرة اخرى الى ٣٢ر٥ في المائة في عام ١٩٨٧. بيد أن متوسط نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ ظل حوالي ٣٢ في المائة، أي أعلى من النسبة التي أوصت عليها الاستراتيجية الانمائية الدولية وهي ٢٨ في المائة. وفي الجمهورية العربية اليمنية بدأ الاستثمار في الانخفاض عام ١٩٨٢، فقد هبط من ١٢٥ ٦ مليون ريال في عام ١٩٨١ الى ٧٠٨ ٥ ملايين ريال في عام ١٩٨٢، واستمر في الهبوط حتى وصل الى ١٠٨ ٣ ملايين ريال عام ١٩٨٦ قبل أن يرتفع الى ٢١٣ ٤ مليون ريال في عام ١٩٨٧. وهبط الاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، من ٣ر٣٨ في المائة في عام ١٩٨١ الى ٦ر١٤ في المائة فقط في عام ١٩٨٦، قبل ان يرتفع الى ٩ر١٨ في المائة في عام ١٩٨٧. وبقيت نسبة متوسط الاستثمار الى الناج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ حوالي ٠ر١٨ في المائة. وكانت هذه النسبة أقل مما أوصت به الاستراتيجية الانمائية الدولية، وهي ٢٨ في المائة. ان هذا الانخفاض في الاستثمار في كلا البلدين كان السبب الرئيسي وراء عدم تمكن اقتصاد البلدين من تحقيق الهدف الذي يوصي به برنامج العمل الجديد الكبير في نمو الناتج المحلي الاجمالي.

ويهيمن قطاع الواردات على القطاع الخارجي في كلا البلدين. أما الصادرات فلا تغطي غير نسبة ضئيلة من الواردات. ففي اليمن الديمقراطية بلغت الصادرات ٢ر٥ في المائة فقط من الواردات في عام ١٩٨٥، والزيادة التي طرأت في عام ١٩٨٧ نتجت عن الهبوط الشديد في الواردات. وخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٧ غطت الصادرات نحو ٦ر٥ في المائة من الواردات. وأما في الجمهورية العربية اليمنية فقد غطت الصادرات نحو ١ في المائة في عام ١٩٨٥ ونحو ٤ في المائة في عام ١٩٨٧. وقد نجمت هذه الزيادة عن ازدياد الصادرات بأكثر من ٢٠٠ في المائة، كانعكاس لتصدير النفط (الذي بدأ في نهاية عام ١٩٨٧) وبعض المواد الزراعية الاخرى. بيد أن المتوسط بالنسبة للفترة ١٩٨١-١٩٨٧ بقي منخفضاً جداً، حوالي ٢ر١ في المائة.

خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧ ازدادت الصادرات بمتوسط سنوي قدره ٩ر١١ في المائة. ومع أن هذا يتجاوز الهدف الذي أوصت به الاستراتيجية الانمائية الدولية والبالغ ٩ في المائة، فإن الملاحظ ان العامل الرئيسي هو الزيادة الشديدة التي بلغت ٩ر١٤٤ في المائة في عام ١٩٨٧. بيد أنه قبل عام ١٩٨٧ كان متوسط النمو السنوي في قطاع الصادرات في اليمن الديمقراطية سالباً، بينما كان نمو الصادرات في الجمهورية العربية اليمنية بمتوسط سنوي يبلغ ٦ر٦٢ في المائة. وقد نجم معدل الزيادة العالي هذا عن الزيادة السريعة في الصادرات في عام ١٩٨٦ و١٩٨٧.

لقد أسهم تحسن الاداء الزراعي في عام ١٩٨٧ في زيادة الصادرات الزراعية. فقد ازدادت صادرات الفواكه والخضر الى أكثر من الضعف بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧، بينما ازدادت صادرات البن الى أكثر من ثلاثة أمثالها خلال نفس الفترة. وبينما طرأت زيادة على الصادرات، وخاصة في السنتين الاخيرتين في كلا البلدين، انخفضت الواردات خلال نفس الفترة نتيجة للتدابير التقشفية التي اتخذتها حكومة كل من البلدين. ففي اليمن الديمقراطية، سجلت الواردات معدلاً متوسطاً سالباً قدره ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، بينما كان نمو الواردات في الجمهورية العربية اليمنية بمتوسط بلغ ٣ر٧ في المائة. ولكن الجدير بالذكر ان النمو في الجمهورية العربية اليمنية كان تعبيراً عن انخفاض الواردات في عام ١٩٨٧ التي هبطت بمتوسط قدره ٧ر١ في المائة بين عامي ٠٩٨٠ و١٩٨٦.

ما زال قطاع الزراعة في كلا البلدين هو القطاع المهيمن من حيث حصته في الناتج المحلي الاجمالي ونصيبه من القوى العاملة واداءه العام في الاقتصاد. وقد نما هذا القطاع في اليمن الديمقراطية بمتوسط بلغ ٣ر٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧. ورغم ان هذا المتوسط أقل مما أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير وهو ٤ في المائة سنوياً، الا أنه متوسط مرضٍ. لقد كان هذا المتوسط قريباً جداً من الهدف وقد تم تحقيقه رغم الاحوال الاقتصادية الصعبة والكارثة الطبيعية التي أدت الى انخفاض الناتج. وتمت موازنة ذلك بمعدلات النمو العالية التي تحققت في عام ١٩٨٤ (٦ر٤ في المائة) و١٩٨٥ (٩ر٧ في المائة).

أما في الجمهورية العربية اليمنية فكان معدل نمو القطاع الزراعي بمتوسط قدره ٦ر٢ في المائة. وهو أقل بكثير من المعدل الذي أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير. وكان أكبر اسهام في هذا هو الزيادة التي بلغت ٣ر١١ في المائة والتي سجلت عام ١٩٨٣ في أعقاب فترة الجفاف الشديد الذي أصاب القطر، واستمرت حتى عام ١٩٨٤. ومن الجدير بالذكر ان معدل النمو الذي حققه البلدان في القطاع الزراعي كان أعلى من المتوسط البالغ ٤ر٢ في المائة لأقل البلدان نمواً ككل في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٦. وقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في كلا البلدين معدل نمو أعلى من معدل الـ ٩ في المائة الذي أوصى به برنامج العمل الجديد الكبير. ففي اليمن الديمقراطية سجل قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو بلغ ٥ر١٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٧، بينما في الجمهورية العربية اليمنية سجل القطاع متوسط نمو بلغ ١٢ في المائة خلال نفس الفترة. كما تجاوز أداء قطاع الصناعات التحويلية متوسط النمو الذي سجلته أقل البلدان نمواً ككل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥ وهو ١ر١ في المائة.

وكرد فعل على الاحوال الاقتصادية غير المؤاتية في المنطقة والتي أدت الى انخفاض تحويلات العاملين والمساعدات الانمائية الرسمية، قام كلا البلدين باتخاذ عدة تدابير كسياسة تحقق الاهداف التالية: (أ) تخفيض الطلب المحلي اجمالاً و(ب) ترشيد استيرادات السلع والخدمات و(ج) زيادة العرض المحلي للسلع، ولا سيما المواد الزراعية.

ولما كانت المدخرات المحلية لكلا البلدين سالبة فانهما يعتمدان اعتماداً كبيراً على المساعدات الخارجية. فالتمويل الاجنبي يزيد على ٥٠ في المائة من الاستثمار الاجمالي في كلا البلدين. وتأتي معظم المساعدات الخارجية من الاقطار المصدرة للنفط في المنطقة مما يجعل هذين البلدين تحت رحمة الظروف المتغيرة في سوق النفط. ويعني هذا أن أي انخفاض في أسعار النفط وعائداته ينعكس بصورة مباشرة في انخفاض المساعدات التي يتلقيانها. فإن هبوط اسعار النفط عام ١٩٨٢ والانكماش الذي أعقبه أدّيا الى انخفاض المساعدات التي تلقاها البلدان. ففي اليمن الديمقراطية انخفضت المساعدات من ٥ر٨٤ مليون دولار في عام ١٩٨٣ الى ٦ر٥٧ مليون دولار في عام ١٩٨٦، قبل ان تزداد قليلاً الى ٥ر٦٩ مليون دولار في عام ١٩٨٧. وفي الجمهورية العربية اليمنية، انخفضت كذلك المساعدات الخارجية من ٥ ٠٠٩ ملايين ريال في عام ١٩٨٠ الى ١ ٩٢١ مليون ريال في عام ١٩٨٥ ثم ازدادت الى ٢ ٦٩٤ مليون ريال في عام ١٩٨٧.

ونتيجة اعتماد البلدين على المساعدات الخارجية تراكمت عليهما ديون خارجية ضخمة. ففي اليمن الديمقراطية، ازداد مجموع الديون الخارجية من ٥٨٢ر٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٢٠٥٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦، بينما ازداد مجموع الديون الخارجية في الجمهورية العربية اليمنية من ٩٨٥ر٧ مليون دولار الى ٢٠٨ر٣ مليون دولار خلال نفس الفترة. هذا، وقد ازدادت أيضاً خدمة الديون خلال السنوات السبع الماضية. ففي اليمن الديمقراطية ازدادت من ١٣ر٩ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٩٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وقد قدرت أنها ستصل ١٦٣ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٧، بينما في الجمهورية العربية اليمنية ازدادت من ٢١ر٧ مليون دولار في عام ١٩٨٠ الى ٩٩ر٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦، وكانت ستصل حسب التقديرات الى ١٨٨ر٤ مليون دولار في عام ١٩٨٧. وخلال الفترة الواقعة بين اواخر السبعينات واوائل الثمانينات لم تكن خدمة الديون تمثل عبئاً ثقيلاً على ميزان المدفوعات. لكن بسبب التطورات التي شهدتها المنطقة بعد عام ١٩٨٢، ازداد مجموع خدمة الديون في كلا البلدين زيادة كبيرة سواء في القيمة أو كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.

ففي اليمن الديمقراطية، ازداد مجموع خدمات الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات من ٧ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ الى ٤٤ر٥ في المائة في عام ١٩٨٦، وكان متوقعاً أن يصل هذا المجموع الى ٥٦ر٢ في المائة في عام ١٩٨٧، بينما ازداد في الجمهورية العربية اليمنية من ٦ر١ في المائة عام ١٩٨٠ الى ٤٤ر٩ في المائة عام ١٩٨٦ وكان متوقعاً ان يصل الى ٥٣ر٨ في المائة في عام ١٩٨٧.